



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة -



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

سهولة أداء الأعمال و أثرها على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي
دراسة قياسية باستخدام " Panel Data " لعينة من الدول العربية خلال
الفترة (2010 - 2019)

تحت إشراف الأستاذ:

د. جلولي محمد

من إعداد:

حمدوش كلتوم

عكريش سارة

نوقشت و أجازت بتاريخ: 2022 / 06 / 29

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور /...../بودالي بن سكران...../ رئيسا

الدكتور /...../محمد جلولي...../ مشرفا

الدكتور /...../محمد أمين بومدين...../ مناقشا

السنة الجامعية: 2021 / 2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(يرفع الله الذين آمنوا منكم و

الذين أوتوا العلم درجات)

سورة المجادلة، الآية 11

شكر و تقدير

قال تعالى " و لئن شكرتم لأزيدنكم "

بداية الشكر و الحمد لله عز وجل الذي وهبنا الصبر و التحدي و العزيمة لإتمام هذا العمل

فالحمد لله حمدا كثيرا

بعد شكر الله تعالى أتقدم بشكري الى:

- الأستاذ المؤطر الدكتور محمد جلوي الذي فسح لنا مجالا من وقته لتوجيهنا

و أشكره على كل ما أسداه لنا من معلومات قيمة طيلة مسار انجاز هذا العمل.

- لجنة المناقشة على قبولهم قراءة و مناقشة هذه المذكرة.

- كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

- و أخيرا أشكر كل من ساهم ولو بكلمة طيبة في هذا العمل.

شكرا لكم جميعا

الأهداء

الى روح أبي رحمة الله عليه

الى أعز ما في الوجود والدي حفظها الله و رعاها

الى جميع أفراد العائلة

الى كل الأصدقاء و الزملاء

أهدي لكم هذا العمل المتواضع

حمدوش كلتوم

الأهداء

أهدي هذا العمل

الى الوالدين الكريمن حفظهم الله و أطال في عمرهم

و الى جميع أفراد العائلة

عكريش سارة

الملخص:

هدف موضوع هذه الدراسة الى قياس أثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي لعينة مكونة من 9 دول عربية خلال الفترة (2010 / 2019)، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

وقد توصلت هذه الدراسة الى أن سهولة أداء الأعمال تؤثر بشكل ايجابي على الاستثمار المحلي، في حين كان تأثيرها سلبى على النمو الاقتصادي، إضافة الى ذلك أن الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي ترتبطهما علاقة طردية و كلاهما يؤثر في الآخر.

كلمات مفتاحية: سهولة أداء الأعمال، الاستثمار المحلي، النمو الاقتصادي، الدول العربية، بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

Abstract :

The objective of this study is to measure the impact of ease of doing business on local investment and economic growth for a sample of 9 Arab countries during the time period (2010–2019), using cross–sectional time series data.

This study found that the ease of doing business positively affects local investment, while its impact was negative on economic growth. In addition , domestic investment and economic have a positive relationship and both affect the other.

Key words : Ease of doing business, Domestic investment, Economic growth, Arab countries, Cross–sectional time series data.

فهرس المحتويات

I	الشكر
II	الإهداء
IV	الملخص
V	الفهرس
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XI	مقدمة
1	الفصل الأول: عرض نظري لبيئة أداء الأعمال
2	تمهيد
3	المبحث الأول: لمحة عامة حول بيئة الأعمال
3	المطلب الأول: مفهوم بيئة الأعمال
4	المطلب الثاني: مقومات بيئة الأعمال
6	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم بيئة الأعمال
6	الفرع الأول: المؤشرات الكمية
8	الفرع الثاني: المؤشرات النوعية
13	المبحث الثاني: الأسس النظرية لمؤشر سهولة أداء الأعمال
13	المطلب الأول: مفهوم مؤشر سهولة أداء الأعمال
13	المطلب الثاني: المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال
18	المطلب الثالث: أهمية مؤشر سهولة أداء الأعمال
20	خلاصة الفصل
21	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي
22	تمهيد
23	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار المحلي
23	المطلب الأول: تعريف الاستثمار و الاستثمار المحلي
24	المطلب الثاني : مبادئ الاستثمار المحلي
24	المطلب الثالث: أشكال الاستثمار المحلي و أهميته

24	الفرع الأول: أشكال الاستثمار المحلي
25	الفرع الثاني: أهمية الاستثمار المحلي
25	المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي
25	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
25	1- تعريف النمو الاقتصادي
26	2- خصائص النمو الاقتصادي
26	3- أنواع النمو الاقتصادي
27	4- عناصر النمو الاقتصادي
27	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
27	1- النظرية الكلاسيكية
31	2- النظرية الماركسية
32	3- النظرية النيوكلاسيكية
32	4- النظرية الكنزية
33	5- نظرية النمو الحديثة
34	المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي
34	1- الناتج المحلي الإجمالي
35	2- مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
35	3- مؤشر القوة الشرائية
36	خلاصة الفصل
37	الفصل الثالث: النمذجة القياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي
38	تمهيد
39	المبحث الأول: الدراسة التحليلية للمتغيرات
39	المطلب الأول: تقديم و تعريف لمتغيرات الدراسة
41	المطلب الثاني: التمثيل البياني للمتغيرات الأساسية
44	المطلب الثالث: الإطار القياسي لمتبع في التحليل
44	الفرع الأول: تعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية و أهميتها
45	الفرع الثالث: نماذج بيانات السلاسل الزمنية القطعية Panel Data
45	1- نموذج الانحدار اجمالي

45	2- نموذج التأثيرات الثابت
46	3- نموذج التأثيرات العشوائية
48	المبحث الثاني: التحليل الوصفي و القياسي للدراسة
48	المطلب الأول: دراسة أثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي
58	المطلب الثاني: دراسة أثر سهولة أداء الأعمال على النمو الاقتصادي
67	المطلب الثالث: عرض النتائج و مناقشتها
69	خلاصة الفصل
70	الخاتمة العامة
72	قائمة المراجع
77	الملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
8	درجات قياس المؤشر المركب للمخاطر القطرية	01
10	مركبات مؤشر الحرية الاقتصادية	02
11	دليل مؤشر الحرية الاقتصادية	03
49	متغيرات النموذج الأول	(1 - 1)
49	الإحصاء الوصفي	(2 - 1)
50	الارتباطات	(3 - 1)
51	تقدير نماذج البائل الثلاث	(4 - 1)
53	اختبار F	(5 - 1)
54	اختبار Chibar 2	(6 - 1)
54	اختبار Hausman	(7 - 1)
55	نتائج اختبار VIF	(8 - 1)
56	اختبار Wooldridge	(9 - 1)
56	اختبار Likelihood - ratio	(10 - 1)
57	نموذج التأثيرات الثابتة بطرية Robust	(11 - 1)
58	متغيرات النموذج الثاني	(1 - 2)
59	الإحصاء الوصفي	(2 - 2)
59	الارتباطات	(3 - 2)
60	تقدير نماذج البائل الثلاث	(4 - 2)
63	اختبار F	(5 - 2)
63	اختبار Chibar2	(6 - 2)
64	اختبار Hausman	(7 - 2)
65	اختبار VIF	(8 - 2)
65	اختبار Wooldridge	(9 - 2)
66	اختبار Likelihood - ratio	(10 - 2)
66	نموذج التأثيرات العشوائية بطريقة Robust	(11 - 2)

قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
5	مقومات بيئة الأعمال	01
28	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	02
30	العلاقة بين عناصر النمو الاقتصادي في فكر " مالتوس "	03
41	مؤشر سهولة أداء الأعمال	04
42	تطور إجمالي تكوين رأس المال (الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 200)	05
43	تطور إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	06
47	اختبارات المقارنة بين نماذج البائل	07

المقدمة العامة

مقدمة عامة

يعد النمو الاقتصادي الهدف المنشود الذي تسعى إلى تحقيقه جميع الدول على اختلاف درجة تقدمها، باعتباره أحد المقاييس الهامة لتقييم أدائها التنموي و عاملا هاما لتحقيق استقرارها الاقتصادي، مما يمكنها من تعزيز مكانتها الدولية و قدرتها على مواجهة التغيرات المتلاحقة و المتسارعة التي تشهدها الساحة الدولية.

و باعتبار الاستثمار المحرك الرئيسي لعملية النمو إذ يؤثر في النمو من جانبيين في كونه جزءا أساسيا من الطلب الكلي إذ أنه يساهم مباشرة في تحفيز الإنتاج المحلي، كما يشكل أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان و نموها و يرتكز بشكل مباشر على بيئة أعمال تتسم بالاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي، و عليه فان توفر بيئة الأعمال المناسبة يعتبر من أهم المحركات لجذب الاستثمار بنوعيه المحلي و الأجنبي.

و بما أن الاستثمار المحلي يحتاج الى بيئة أو مناخ أعمال ملائم و محفز لنموه أدركت الدول العربية كغيرها من الدول ضرورة ذلك حيث عملت على تحسين بيئة الأعمال لديها من خلال القيام ببعض الإجراءات التي تساعد على سن مجموعة من القوانين و التشريعات و التي من شأنها العمل على إصلاح هذا المناخ و تسهيل القيام بالأعمال و هذا ما يتناوله مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي الذي يقيس مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية ، كما أنه يضع أسس للمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول بهدف تنبئها على مكان العقبات لتعمل على معالجتها و تحسين مناخها الاستثماري.

الإشكالية:

من خلال ما سبق نكره نطرح الإشكال التالي:

- ما أثر سهولة أداء الأعمال على كل من الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة ؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي في الدول محل الدراسة ؟
- ما أثر سهولة أداء الأعمال على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة ؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر لسهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

الفرضيات الجزئية:

- ✓ يوجد أثر لسهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي في الدول محل الدراسة.
- ✓ يوجد أثر لسهولة أداء الأعمال على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في دراسة مواضيع جديدة لم يتم التطرق إليها من قبل.
- إثراء رصيدنا المعرفي بمثل هذه المواضيع التي لديها آفاق اقتصادية.
- إضافة إلى ذلك كون هذه الدراسة تدخل ضمن التخصص.

أهداف البحث:

- ❖ رصد وضع بيئة الأعمال في الدول العربية.
- ❖ محاولة بناء نماذج قياسية لمعرفة مدى تأثير سهولة أداء الأعمال على كل من الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في إبراز دور مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في معرفة مدى ملائمة بيئة الأعمال المحفزة و الجاذبة للاستثمارات في الدول العربية.

حدود البحث:

- الإطار المكاني: يشمل 9 دول عربية (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، موريتانيا، المغرب، عمان، السعودية، تونس)
- الإطار الزمني: امتدت هذه الدراسة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2019

منهجية البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و لغرض تحقيق أهداف البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري لإبراز مختلف النظريات المتعلقة بموضوع البحث، أما في الجانب التطبيقي استخدمنا المنهج القياسي و النظرية القياسية لنمذجة متغيرات الدراسة.

الأدوات المستخدمة:

- البرامج الإحصائية مثل : Stata – Excel
- الاختبارات الإحصائية: اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل ، الاختبارات التشخيصية.

صعوبة البحث:

من أهم الأسباب التي واجهتنا هي عدم توفر المراجع التي تتناول العلاقة بين متغيرات هذه الدراسة من الناحية النظرية، إضافة الى ذلك قلة الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع .

عرض موجز للدراسات السابقة:

دراسة (uthman k. adepoju) بعنوان (Ease of doing business and Economic Growth) هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير سهولة أداء الأعمال على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP ، بحيث تمثلت عينة هذه الدراسة في 155 دولة الصادرة عن البنك الدولي ، وذلك للفترة من 2006 إلى 2016 باستخدام بيانا السلاسل الزمنية المقطعية.

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن التحسينات التي أضيفت على بعض مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال تأتي بنتائج عكسية و لها آثار سلبية ، وذلك أن السماح لبعض إجراءات العمل بأن تصبح سهلة التنفيذ قد يؤدي هذا الأمر إلى اقتطاع موارد محدودة من الأعمال الأكثر إنتاجية .

دراسة Zubair Hassan بعنوان (Ease of Doing Business And Its Impact on Inward Foreign Direct Investment) والتي هدفت إلى قياس سهولة ممارسة الأعمال التجارية و مدى تأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باستخدام 5 متغيرات مستقلة تمثلت في كل من (بدء نشاط تجاري ، الحصول على الائتمان ، تسجيل الملكية، و إنفاذ العقود) ، واستخدمت هذه الدراسة عينة مكونة من 177 دولة للفترة الزمنية الممتدة من 2011 إلى 2015 .

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن البدء في النشاط التجاري و إنفاذ العقود تأثيرهم ايجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ، أما تسجيل الملكية و دفع الضرائب لهم تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ، كما أشارت هذه الدراسة أيضا إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة في الاقتصاد تزداد عندما تكون درجة تسجيل الملكية منخفضة .

دراسة Adrian Corcoran / Rebert Gillanders بعنوان (Foreign Direct Investment And The Ease of Doing Business)، تطرق الباحثان في هذه الدراسة إلى إبراز أثر البيئة

التنظيمية للأعمال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عينة من دول العالم و جنوب إفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، وذلك للفترة من 2004 إلى 2009.

ومن نتائج هذه الدراسة أن تأثير سهولة أداء الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تفسيره فقط بمدى سهولة التجارة عبر الحدود مع وجود تأثير ضئيل أو معدوم لبقية مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال.

دراسة (عبد الله دوكاره جلال و مختاري فيصل) بعنوان (دراسة مقارنة حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في دول المغرب العربي) ، هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر الإصلاحات التي أجرتها دول المغرب العربي في أداء ممارسة أنشطة الأعمال، وشملت على عينة مكونة من 5 دول لسنتي 2019 / 2020 .

ومن بين النتائج التي توصلت إليها أن المغرب في المرتبة الأولى في ترتيب ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020، كما قامت المغرب و تونس بتحسين أوضاعهما بشكل ملحوظ من 2019 إلى 2020

أيضا توصل هذه الدراسة إلى أن هناك اختلافات كبيرة في أداء مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال لكل بلد.

هيكل البحث :

لتقديم هذه الدراسة و للإلمام بمختلف الجوانب بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذا البحث الى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: سنتناول فيه لمحة عامة حول بيئة الأعمال و ذلك من خلال عرض بعض المفاهيم الخاصة ببيئة الأعمال إضافة الى مقوماتها و المؤشرات الدولية المستخدمة في عملية التقييم و هذا بالنسبة للمبحث الأول ، أما المبحث الثاني فخصصناه لأحد هذه المؤشرات و بشكل مفصل ألا وهو مؤشر سهولة أداء الأعمال.

الفصل الثاني: سنتطرق فيه الى بعض المفاهيم الخاصة بالاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: سنقوم فيه بدراسة قياسية لإيجاد طبيعة العلاقة بين سهولة أداء الأعمال و الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي من خلال التطرق لمجموعة من الاختبارات الإحصائية بالاعتماد على معطيات " Panel Data " مع تحليل النتائج.

الفصل الأول:

عرض نظري لبيئة أداء الأعمال

الفصل الأول: عرض نظري لبيئة أداء الأعمال

تمهيد الفصل:

تتجلى أهمية البيئة الاستثمارية كواحدة من الموضوعات الاقتصادية الإستراتيجية المهمة التي ينمو و يتطور فيها الاستثمار و الاقتصاد، و عليه أولت الدول أهمية خاصة لتحسينها عبر ما تقدمه من حوافز و تسهيلات و ضمانات فضلا عن تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص و توفير البنية الأساسية الملائمة و غيرها.

و عليه من خلال هذا البحث ارتأينا إلى إبراز أهم المؤشرات الدولية للبيئة الاستثمارية بصفة عامة و من بين هذه المؤشرات تم التطرق إلى مؤشر سهولة أداء الأعمال بصفة خاصة.

الفصل الأول: عرض نظري لبيئة أداء الأعمال

المبحث الأول: لمحة عامة حول بيئة الأعمال

المطلب الأول: مفهوم بيئة الأعمال

هناك العديد من التعاريف لبيئة الأعمال لكن سنكتفي بذكر بعضها :

مجموعة السياسات و المؤسسات و القوانين الاقتصادية و السياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر و تقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر .

مجمل الأوضاع و الظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال و توطئه. (حسين و داودي، 2020، صفحة 99)

بيئة الأعمال هي " مجموعة المتغيرات أو القيود أو الظروف التي تقع بمنأى عن رقابة المنظمة ". (عوينان، 2017، صفحة 101)

بيئة الأعمال هي " مجمل الأوضاع و الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وهي تشمل الأوضاع و الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية و القانونية و الإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال و وجهتها و توجهاتها " .

و يعرف البنك العالمي مناخ الاستثمار أو بيئة الأعمال بأنها مجموعة من العوامل الخاصة بموقع محدد، و التي تحدد شكل الفرص و الحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة و خلق فرص عمل و التوسع ، و للسياسات و السلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف و المخاطر و العوائق أمام المنافسين". (عثماني، 2012، صفحة 73.74)

بيئة الأعمال هي " مجموعة القوى التي تؤثر على أداء المنظمة و تتضمن عوامل داخلية و خارجية و التي يترتب عليها فرص و تهديدات و مصادر قوى و ضعف للمنظمة ". (لبابنة و الجوازنة، 2017، صفحة 146)

و تتسم بيئة الأعمال المهيئة و الجاذبة للاستثمار بالعناصر التالية:

- الاستقرار السياسي و الاقتصادي داخل البلد.

الفصل الأول: عرض نظري لبيئة أداء الأعمال

- البنية التحتية المتطورة كما و نوعا (طرقات ، موانئ ، مطارات ، كهرباء ، اتصالات...).
- الحق في الملكية الخاصة و حماية الملكية المادية و الفكرية.
- كفاءة البنوك و السوق المالية و شركات التأمين.
- جدارة البيئة التشريعية (ملائمة القوانين، العدالة و استقلالية القضاء، الحوكمة، فعالية المؤسسات، السرعة في الإجراءات...).
- النظام الضريبي المساعد.
- تكافؤ الفرص الاستثمارية بين الأجانب و المحليين (عبدوس، 2016، صفحة 107).

المطلب الثاني: مقومات بيئة الأعمال

هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها دوليا تسهم في توفير المناخ الجاذب للأعمال، إذ يعد وجودها في بلد ما مؤشرا على قدرة هذا البلد على توفير بيئة أعمال ملائمة و جاذبة للاستثمار سواء من قبل المستثمرين المحليين أم الأجانب، بما يؤهل هذا البلد على زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، وعليه يرتكز مناخ الأعمال على جملة من المقومات هي :

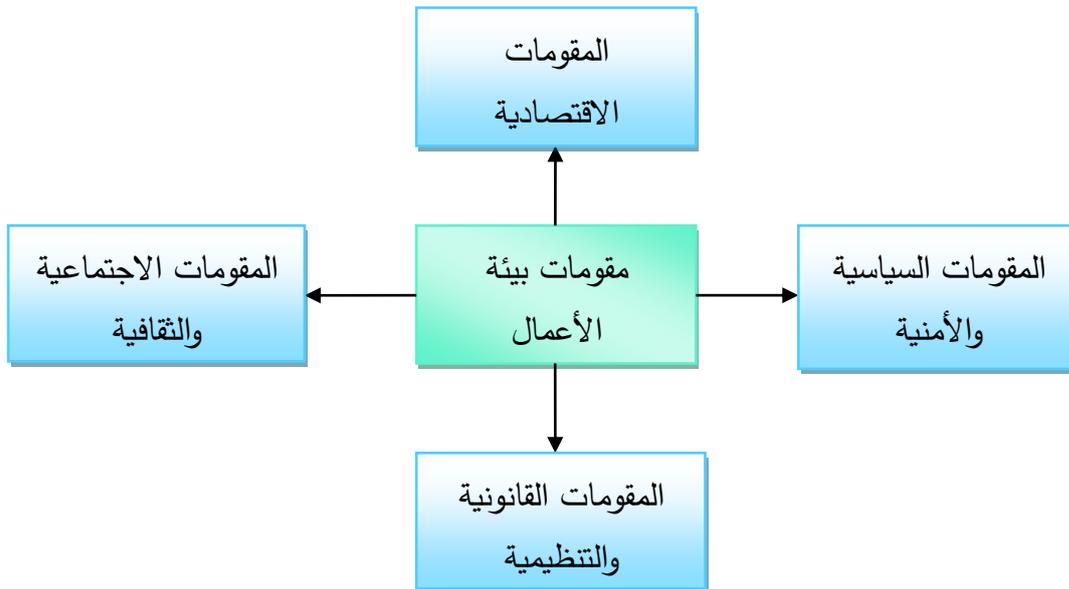
- **المقومات الاقتصادية:** و يقصد بها تلك العوامل ذات البعد الاقتصادي و تشمل:
 - النظام الاقتصادي المطبق.
 - مؤشرات الاقتصاد الكلي : كالناتج المحلي الخام ، وضعية ميزان المدفوعات و مستوى الدين العام
 - السياسات الحكومية المطبقة و التي تشمل السياسة النقدية و المالية، سياسة التجارة الخارجية و العوامل التي تتحكم في السوق كحجمه و سوق العمل.
- **المقومات السياسية و الأمنية:** يقصد بها تلك العوامل ذات البعد السياسي و الأمني و المتمثلة في:
 - الاستقرار السياسي: و يقاس بمؤشرات عديدة أهمها درجة التماسك الاجتماعي من خلال الاضطرابات المدنية أو النشاطات الإرهابية و الحروب الأهلية.
 - النظام السياسي: سواء كان نظام ديمقراطي أو نظام دكتاتوري.
 - الخلفيات التاريخية بين الدول.

الفصل الأول: عرض نظري لبيئة أداء الأعمال

- التكتلات الدولية و فوق الوطنية.
- المقومات القانونية و التنظيمية: و تشمل البيئة القانونية و التنظيمات الدولية مثل:
 - العقود.
 - القوانين المتعلقة بالاستثمار.
 - قوانين التجارة الخارجية.
 - القوانين الدولية.
 - القوانين المتعلقة بالملكية الفردية.
 - قوانين المنافسة و العمل.
 - الضرائب.
- المقومات الاجتماعية و الثقافية: تشمل كل العوامل ذات البعد الاجتماعي و الثقافي كالعادات و التقاليد و الأعراف إضافة إلى مستوى البطالة و المستوى التعليمي.....و تتجسد في:
 - خصائص السكان من حيث العدد و الفئة العمرية.
 - الطبقات الاجتماعية و الثقافية. (بكطاش و بوعزارة، 2020، الصفحات 323 - 324)

و يمكن تلخيص هذه المقومات في الشكل التالي:

الشكل 01: مقومات بيئة الأعمال



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع السابق

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم بيئة الأعمال

الفرع الأول: المؤشرات الكمية

يقصد بالمؤشرات الكمية تلك المؤشرات التي يمكن قياسها كمياً إما بنسبة مئوية أو بعدد الإجراءات أو الأيام اللازمة للقيام بأحد الأنشطة أو غيرها، وتشتمل هذه المؤشرات على:

1- مؤشرات البيئة الاقتصادية:

1-1- النمو الاقتصادي: يقاس عادة بالتغير السنوي في الناتج المحلي ويعبر عن هذا التغير بنسبة مئوية انطلاقاً من الفارق بين السنة الماضية و السنة الحالي، ويمكن أن يكون هذا التغير ايجابياً إذا تحقق نمو اقتصادي و العكس صحيح، و عادة يتم أخذ معدل نمو عدة سنوات من أجل تجنب الوقوع في التغيرات العارضة و الظرفية.

1-2- مؤشر التوازن الداخلي: يمكن التعبير عن التوازن الداخلي من خلال التوازن بين السياستين المالية و النقدية، فالتوازن في السياسة المالية يقاس بمعدل العجز أو الفائض في الميزانية العامة، و تستخدم هذه النسبة لقياس تطورات السياسة المالية و دورها في تأسيس التوازن الداخلي، ففي حالة العجز في الميزانية العامة فان الحكومة تلجأ إلى تقليص الإنفاق و زيادة الإيرادات و بالتالي زيادة الضرائب و إلغاء الإعفاءات من جهة و تقليص الإنفاق الاستثماري.

1-3- مؤشر التوازن الخارجي: يقيس هذا المؤشر وضعية البلد مع العالم الخارجي و يحسب عن طريق تقدير نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، و بذلك فهو يلخص تطورات سعر الصرف حيث أن العجز في الميزان التجاري يؤدي إلى انخفاض قيمة عملة البلد و ما ينتج عنه من ارتفاع قيمة الواردات و انخفاض في قيمة الصادرات و العكس في حالة الفائض. (بوصبع، 2014، الصفحات 58-75)

2- مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:

يرصد ويحلل هذا المؤشر مدى سهولة أو تعقيد الإجراءات المرتبطة بممارسة الأعمال في الدولة المستهدفة والتي بدورها قد تكون عنصراً معوقاً للنمو و الإنتاجية أو محفزاً له و منه تحدد مدى جاذبية بيئة الاستثمار و ممارسة الأعمال، كما يهدف هذا المؤشر إلى توفير أساس للمقارنة بين الإجراءات الرسمية

الفصل الأول: عرض نظري لبيئة أداء الأعمال

التي تفرضها الدولة لممارسة الأعمال و مدى النجاح في تطبيق القوانين و حماية الحقوق و توفير بيئة تشريعية وقانونية ملائمة لممارسة الأعمال و تأثير ذلك على مدى نجاعة الإصلاحات المطبقة لتعزيز دور القطاع الخاص و جذب الاستثمارات و خلق فرص عمل جديد لمحاربة البطالة، و من زاوية أخرى يساهم مؤشر ممارسة الأعمال في قياس الجانب المؤسسي (نوعية المؤسسات) و الذي من شأنه دعم جهود العاملين في هيئات تشجيع و ترويج الفرص الاستثمارية. (بلقاسم، 2011، صفحة 62)

3- مؤشرات البنية التحتية :

كما سبق أن ذكرنا فإنه م بين أهم محددات اختيار بلد توطين الاستثمارات هو توافر البنى التحتية اللازمة و المساعدة على إتمام الأعمال بسهولة، و تقاس هذه الهياكل الأساسية من خلال:

- شبكات المواصلات البرية المتوفرة ومدى جاهزيتها مثل طول شبكة الطرقات، عدد الطرق السريعة و حجم الازدحام في الطرقات، و عدد المطارات الداخلية و الدولية و الموانئ.
- الهياكل القاعدية المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال المعبر عنها بمدى انتشار الهاتف و استعمال الانترنت.
- المؤسسات الداعمة و المكملة مثل المؤسسات المالية و البنوك و تقاس بمدى انتشارها في البلد و بمعدل عدد الوكالات لكل 1000 شخص و غيرها.

4- التطورات التشريعية و الجهود الترويجية:

ويمكن قياس ذلك بعدد الإصلاحات التشريعية التي تقام سنويا، و النسبة التي تكون في صالح الاستثمار الأجنبي المباشر و النسبة التي في غير صالحه، أما في ما يخص الجهود الترويجية فيتم بقياس عدد الأنشطة التي تقوم بها الأجهزة الوطنية المختصة في مجال الترويج و الإشهار للبلد و مناخ الأعمال فيه، و مدى التركيز على القطاعات ذات الأولوية وذات الجدوى، بالإضافة إلى نوعية هذه الأنشطة من اعتماد الأساليب الحديثة و المناهج التنافسية. (مصلة، 2012، صفحة 91)

الفصل الأول: عرض نظري لبيئة أداء الأعمال

الفرع الثاني: المؤشرات النوعية

1- مؤشرات تقييم المخاطر القطرية:

تواصل المؤسسة النهج الذي بدأته منذ عام 2001 بتعريف صانع القرار ورجال الأعمال و المستثمرين العرب بوضع الدول لعربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة الصادرة عن جهات دولية مشهود لها بالتميز، و نستعرض فيما يلي المؤشرات المرتبطة بوضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية ومن هذه المؤشرات:

✓ **المؤشر المركب للمخاطر القطرية:** يصدر المؤشر شهريا عن مجموعة PRS من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار و يغطي المؤشر 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر، و يتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي :

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية.
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية.
- مؤشر تقييم المخاطر المالية.

و تتخفف درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه و يقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، 2005)

الجدول (1): درجات قياس مؤشر المركب للمخاطر القطرية

التوصيف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
درجة مخاطرة مرتفعة جدا	0 - 49.5
درجة مخاطرة مرتفعة	50 - 59.5
درجة مخاطرة معتدلة	60 - 69.5
درجة مخاطرة منخفضة	70 - 79.5
درجة مخاطرة منخفضة جدا	80 - 100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات مرج سبق ذكره ص 64

الفصل الأول: عرض نظري لبيئة أداء الأعمال

✓ **مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية:** يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس و الثانية في سبتمبر، و يقيس المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية و سداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر و أرباحه. و يرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من **صفر** إلى **100** نقطة مئوية بالاستناد إلى نتائج عملية تتميط تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة، وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2007، الصفحات 98-99)

✓ **مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية:** يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد و يعكس مخاطر عم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، و يبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركاء بأداء الاقتصاد الكلي و بالأوضاع السياسية المحلية و بيئة أداء الأعمال و السجل التاريخي لنحو **41** مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها في تواريخ الاستحقاق. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، 2009، صفحة 167)

2- مؤشرات البيئة العامة للأعمال:

نتطرق في هذه المؤشرات إلى عدة مؤشرات تتعلق بالجوانب العامة لمناخ الأعمال نذكر بعض منها:

2-1- مؤشر الحرية الاقتصادية:

هو مؤشر لقياس درجة تدخل الحكومات في الاقتصاد و تأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، يصدر عن معهد **Heritage** بالتعاون مع صحيفة **Wall Street** منذ عام **1995** و يعد المقياس الأكثر شيوعاً للنوعية المؤسساتية.

يتكون هذا المؤشر من **12** مكوناً، تم تصنيف كل منها على مقياس من **0** إلى **100** نقطة و هي مرجحة بنفس الأوزان. (مفتاح، 2020، صفحة 111)

الفصل الأول: عرض نظري لبيئة أداء الأعمال

الجدول (2): مركبات مؤشر الحرية الاقتصادية

المؤشر الفرعي	مكوناته	الوصف
سيادة القانون	حقوق الملكية	حقوق الملكية المادية، حقوق الملكية الفكرية، قوة حماية المستثمرين، خطر نزع الملكية، جودة إدارة الأراضي
	الفعالية التشريعية	استقلال القضاء، جودة العملية القضائية، احتمال الحصول على قرارات قضائية منصفة
	نزاهة الدولة	ثقة الجمهور في السياسيين، عدم انتظام دفع الرشاوى، شفافية السياسات الحكومية، غياب الفساد، تصورات الفساد، الشفافية الحكومية و الخدمة المدنية
حجم الحكومة	العبء الضريبي	أعلى معدل للضرائب على الدخل الفردي، أعلى معدل للضرائب على دخل الشركات، العبء الضريبي الكلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
	إنفاق الحكومة	الإنفاق الحكومي المفرط الذي يسبب العجز المزمّن في الميزانية و تراكم الدين العام هو واحد من المؤثرات السلبية الخطيرة على الديناميكية الاقتصادية
	الصحة المالية	اتساع العجز وتزايد عبء المديونية الناجم عن سوء إدارة ميزانية الحكومة تؤدي إلى تآكل الصحة المالية العامة للبلد و تدهور الوضع المالي
الكفاءة التنظيمية	حرية ممارسة الأعمال	يقيس مدى البيئات التنظيمية و البنية التحتية التي تقيد كفاءة تشغيل الشركات و تؤثر على سهولة بدء و تشغيل الأعمال
	الأجور و أسعار العمل	مقياس كمي يقيس مختلف جوانب الإطار القانوني و التنظيمي لسوق العمل في البلد، بما في ذلك اللوائح المتعلقة بالحد الأدنى للأجور، و قوانين تسريح العمال، و القيود التنظيمية القابلة للقياس على توظيف و ساعات العمل
	الحرية النقدية	التغير في مستوى التضخم خلال السنوات الثلاث الأخيرة، معدل

الفصل الأول: عرض نظري لبيئة أداء الأعمال

التضخم الحالي، حرية تملك حسابات بنكية بالعملية الأجنبية في البنوك المحلية أو الخارجية		
يقيس معدل التعريفية الجمركية، الحواجز غير الجمركية، مستوى الفساد في قطاع الجمارك	حرية التجارة	الأسواق المفتوحة
القيود على الملكية الأجنبية لمشروعات الأعمال، القيود على الملكية الأجنبية لاكتساب الأراضي، المساواة في المعاملات أمام القانون لكل من الشركات المحلية و الأجنبية، القيود على تحويل الأرباح إلى الخارج، مدى توفر التمويل المحلي للشركات الأجنبية	حرية الاستثمار	
مدى التنظيم الحكومي للخدمات المالية، الملكية المباشرة و غير المباشرة للبنوك و المؤسسات المالية الأخرى، نفوذ الحكومة على قطاع الائتمان، مدى تطور الأسواق المالية و الانفتاح على الأسواق الأجنبية	الحرية المالية	

المصدر: مفتاح صليحة ، نفس المرجع السابق ،ص 112

الجدول (3): دليل مؤشر الحرية الاقتصادية

التوصيف	درجة المؤشر
حرية اقتصادية منعدمة	0 - 49.9
حرية اقتصادية ضعيفة	50 - 59.9
حرية اقتصادية متوسطة	60 - 69.6
حرية اقتصادية شبه كاملة	70 - 79.9
حرية اقتصادية كاملة	80 - 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مذكرة سعدية هلال حسن التميمي لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، العراق، 2015، ص16

يصدر مؤشر العولمة منذ عام 2001 عن مجلة السياسة الخارجية **Foreign Affairs** الأمريكية و مجموعة **A.T.Kearney** العالمية، و يعنى بقياس قدرة الدول على الاندماج في الاقتصاد العالمي. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2005، صفحة 68)

و يتكون العولمة من ثلاثة مؤشرات وهي :

العولمة الاقتصادية: تعرف على أنها تدفق السلع و لخدمات و المعلومات و لمسافات طويلة و يتكون المؤشر من عدة متغيرات هي :

- نسبة لتجارة من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي.
- حصة الاستثمار المحفظي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة مداخيل الرعايا المقيمين في الخارج إلى الناتج المحلي لإجمالي.
- العوائق على الواردات و القيود على حساب رأس المال.
- نسبة الضريبة على التجارة الخارجية و معدل التعريفية الجمركية.

أما العولمة الاجتماعية فيعبر عنها بانتشار الأفكار و المعلومات و الأشخاص، و يتكون مؤشرها من :

- حجم المكالمات الهاتفية مع العالم الخارجي.
- نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي.
- الحصة من السياحة العالمية.
- نسبة السكان الأجانب من إجمالي السكان.
- عدد مستخدمي الانترنت و عدد مشاهدي التلفاز لكل 1000 شخص.
- نسبة كل من تجارة الجرائد و تجارة الكتب من الناتج المحلي الإجمالي.

و العولمة السياسية تظهر من خلال انتشار السياسات الحكومية، و يتكون مؤشرها من :

- عدد السفارات و القنصليات الأجنبية في البلد.
- العضوية في المنظمات الدولية.

الفصل الأول: عرض نظري لبيئة أداء الأعمال

- المشاركة في بعثات مجلس الأمن الدولي.
- الإمضاء على المعاهدات الدولية. (مصلة، 2012، الصفحات 98 - 99)

المبحث الثاني: الأسس النظرية لمؤشر سهولة أداء الأعمال

المطلب الأول: مفهوم مؤشر سهولة أداء الأعمال

استحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ 2004 عن مجموعة البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، و ينظر إلى هذا المؤشر كأداة إستراتيجية في تقييم مدى تأثير القوانين و الإجراءات على العملية الاقتصادية في دول العالم، و يتيح عقد المقارنات فيما بينها، و مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال يرتب البلاد من 1-190 دولة، حيث المرتبة الأولى تمثل أفضل بلد يعني الحصول على مرتبة عالية أي أن البيئة الإجرائية تعتبر ملائمة و أكثر تشجيعا لممارسة النشاط. (عباس، 2021، صفحة 87)

المطلب الثاني: المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال وأهميتها

❖ الفرع الثاني: المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال

1 - بدء النشاط التجاري:

يتم قياس هذا المؤشر بعد النظر في الإجراءات المطلوب استيفؤها من السلطات المحلية لكل بلد في نشاط صناعي أو تجاري، وهو من أهم المؤشرات لذلك سوف نخوض فيه بالتفصيل حيث يتضمن:

✓ الإجراءات:

نقصد بالإجراء كل تعامل يتم بين مؤسس الشركة و أطراف خارجية كالدوائر الحكومية، المحامون و كتاب العدل، بحيث يتم حساب كل زيارة لنفس المكتب مثلا إجراء، و لا تعتبر التعاملات بين مؤسس الشركة و الموظفين مثلا إجراء، و كل ما كان عدد الإجراءات محدود كل ما دل ذلك على سهولة الأعمال و العكس في حالة ما تزايد عدد الإجراءات.

✓ الوقت:

الفصل الأول: عرض نظري لبيئة أداء الأعمال

هو المدة اللازمة لبدء النشاط و تعتبر هذه العملية مستوفية بمجرد حصول الشركة قيد التأسيس على مستند التأسيس، مع افتراض عدم إضاعة الوقت مع المؤسس و الالتزام باستيفاء كل إجراء بدون تأخير، كما أن المدة الزمنية التي يقضيها صاحب المشروع في جمع المعلومات لا تقاس ضمن الوقت الذي يدخل في القياس.

✓ التكلفة:

تشمل الكلفة كل الرسوم الرسمية التي تصرف أثناء عملية التأسيس بما فيها الرسوم على الخدمات القانونية أو المهنية، إضافة إلى رسم شراء دفتر الشركة و التصديق عليها، وتستبعد الرشاوى من التكلفة.

✓ الحد الأدنى لرأس المال المرفوع:

يشير هذا المؤشر إلى المبلغ الذي يتوجب على صاحب المشروع إيداعه لدى البنك قبل إجراءات التسجيل، و تشترط بعض الدول على صاحب المشروع إيداع جزء من رأس المال قبل البدء في أي نشاط. (عايد و آيت محمد، 2019، صفحة 315)

(2) - مؤشر استخراج التراخيص:

يقيس المؤشر مدة مرونة استصدار تراخيص بناء و تشييد مبنى تجاري، و يتكون هذا المؤشر من المؤشرات الفرعية التالية:

- عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار تراخيص البناء و تشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط، مشروع صغير أو متوسط الحجم.
- الفترة الزمنية اللازمة لاستصدار معبر عنها بعدد الأيام.
- التكلفة الرسمية لانجاز إجراءات استصدار تلك التراخيص. (عوينان، 2017، صفحة 106)

(3) مؤشر الحصول على الكهرباء :

يتم من خلال هذا المؤشر رصد البيانات المتعلقة بإجراءات التوصيل بالكهرباء بصورة دائمة إلى مقر أو مستودع المؤسسة، كما يتضمن هذا المؤشر مؤشرات أخرى فرعية كمؤشر موثوقية التغذية و التي

الفصل الأول: عرض نظري لبيئة أداء الأعمال

تضمن بذاتها تردد الإنقطاعات الكهربائية و كذا التعويض عن الانقطاعات ، كما تجدر الإشارة إلى أن سعر الكهرباء لا يدخل ضمن القياس. (عايد و آيت محمد، 2019، صفحة 316)

4) مؤشر تسجيل الملكية:

مما لا شك فيه أن تسجيل الملكية العقارية يعود إيجابا على المستثمر، حيث تمثل العقارات ما بين نصف إلى ثلاثة أرباع الثروة في معظم اقتصاديات العالم، إضافة إلى حصول المستثمر على التمويل بضمانها و ذلك أن لأن المصارف تفضل حيازتها لصعوبة نقلها أو إخفائها كضمانات مقابل منح القروض ، ناهيك عن أن تسجيل الملكية العقارية يؤثر إيجابا في قم الأراضي و استثماراتها. و يتكون من ثلاثة مكونات فرعية هي:

- عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري: أي تعامل الشركة المشترية أو لبائعة أو وكلائها (إذا كان القانون يشترط وجود وكيل) أو العقار نفسه مع أطراف خارجية من ضمنها الهيئات و المصالح الحكومية و المفتشون و موظفو التوثيق ...
- الفترة الزمنية لانجاز إجراءات التسجيل معبرا عنها بعدد الأيام التي تستغرقها عملية نقل ملكية عقار بين شركتين.
- التكلفة الرسمية لانجاز إجراءات تسجيل أو نقل ملكية العقار حتى يتمكن المالك (المستثمر) من بيعه أو رهنه كضمان مقابل الحصول على قرض مصرفي. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، و ائتمان الصادات، 2010، صفحة 12)

5) مؤشر الحصول على الائتمان : يتكون هذا المؤشر من المؤشرات الفرعية التالية:

- مؤشر الحقوق القانونية للمقترضين و المقرضين: و التي يوفرها القانون لحماية المدينين و الدائنين، حيث أدنى قيمة له هي 0 و أعلى قيمة له هي 10، فكلما كانت القيم عليا يدل ذلك على أن القوانين تسهل عملية الحصول على التمويل.
- مؤشر المعلومات الائتمانية: حيث يهتم هذا المؤشر بنوعية المعلومات و نطاقها و مدى قابلية الحصول عليها من خلال السجلات العامة أو المكاتب الخاصة المسيرة من قبل هيئة مستقلة لدى البنك المركزي لتجميع المعلومات حول المقترضين و المقرضين و أوضاعهم مع توفيرها للقطاع

الفصل الأول: عرض نظري لبيئة أداء الأعمال

المصرفي و المؤسسات المالية، يتراوح قياسه من القيمة 0 إلى القيمة 06، مع العلم أن القيم العليا تشير إلى المزيد من إتاحة معلومات الائتمان من أي سجل عام أو مكتب خاص.

و عموما هذا المؤشر يعكس احتياجات السوق للمعلومات الائتمانية و سهولة الوصول إليها و الإطار القانوني الذي ينظم جمع و استخدام المعلومات الائتمانية، التي تتعلق بسجل السداد و الديون و الالتزامات القائمة للعملاء و البنوك لاستخدامها من قبل المؤسسات المالية و المصرفية. (محبوب، دون سنة نشر، صفحة 320)

(6) مؤشر حماية المستثمر:

يمثل مؤشر حماية المستثمر الذي يصدر سنويا منذ عام 2006 أحد المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال عن مجموعة البنك الدولي ، و يقيس هذا المؤشر الفرعي مدة قوة حماية المساهمين من مالكي الحصص الأقلية ضد قيام المديرين و أعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية في 183 دولة حول العالم .

و يفرق المؤشر بين 3 أبعاد لحماية المستثمرين و هي:

- شفافية صفقات الأطراف ذات العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح).
- تحمل المسؤولية عن التبريح (المعاملات الذاتية).
- قدرة المساهمين على مقاضاة المديرين و أعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك (سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى).

وقد وضعت هذه البيانات بناء على استقصاء شمل محامين متخصصين في قوانين الشركات في كل دولة يغطيها المؤشر. وهي تستند أيضا إلى لوائح و قواعد هيئات الأوراق المالية و قوانين الشركات و قواعد المحاكم المعمول لديها بشأن الأدلة.

(7) مؤشر دفع الضرائب:

يقيس مؤشر دفع الضرائب الذي تم استحداثه منذ عام 2006 مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة و السياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر من خلال تقييم المعدلات المفروضة و آليات السداد الإدارية و الإجرائية. و يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية:

الفصل الأول: عرض نظري لبيئة أداء الأعمال

- مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنويا و تشمل عدد مرات التردد على السلطات المعنية لسداد الضرائب المستحقة أو الاشتراكات الإلزامية على الشركة خلال العام.
 - مؤشر الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية في مجال إعداد ملف المحاسبة الضريبية و سداد كل من ضريبة أرباح الشركات، ضريبة المبيعات (القيمة المضافة).
 - مؤشر نسبة إجمالي الضرائب و الاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية و يمثل المجموع الحسابي لنسب كل من ضريبة أرباح الشركات ، الضرائب و الاشتراكات الإجبارية المرتبة بعنصر العمل و أية ضرائب إضافية أو اشتراكات إلزامية أخرى من إجمالي الأرباح التجارية.
- (8) مؤشر التجارة عبر الحدود:**

يركز هذا المؤشر الفرعي لبيئة أداء الأعمال على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد و التصدير معبرا عنها بتكلفة تصدير أو استيراد شحنة من البضائع المترتبة على عدد الإجراءات اللازمة لعملية التصدير أو الاستيراد و بالفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية. (المؤسسة العربية ضمن الاستثمار و ائتمان لصادرات ، 2011، الصفحات 14-16)

(9) مؤشر إنفاذ العقود:

يقيس مؤشر إنفاذ العقود التجارية مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية و الإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية و عملية الفصل أو البت في القضايا التجارية من خلال رصد التكلفة التي يجب تحملها في سبيل تحصيل مديونية متأخرة سدادها نجمت عن بيع بضائع و تتبع عدد الإجراءات و الفترة الزمنية اللازمة لتحصيل هذا الدين منذ رفع المدعي للدعوى القضائية و حتى تاريخ التحصيل الفعلي لهذا الدين لدى الشركات في 185 دولة حول العالم.

(10) مؤشر تسوية حالات الإعسار (إغلاق لمشروع):

إن توفير الحرية في خروج من النشاط و إغلاقه في حالة الفشل من خلال نظام قضائي فعال و مرن يساعد على توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الأكثر إنتاجية ، وتشير البيانات إلى ارتفاع درجة الارتباط فيما بين عدد الشركات الفاشلة لتي تم إغلاقها و عدد الشركات الجديدة ، فضلا عن أن إغلاق الشركات الفاشلة رفع من الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد.

الفصل الأول: عرض نظري لبيئة أداء الأعمال

و يتكون هذا المؤشر الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال عن البنك الدولي من ثلاثة مكونات فرعية هي:

- معدل استرداد الدائنين بمختلف أنواعهم (المقرضين، مصلحة الضرائب و العاملين بالشركة)
- الفترة الزمنية اللازمة لإعلان الإفلاس و تصفية النشاط و إغلاق الأعمال (عدد السنوات)
- تكلفة إعلان الإفلاس و إغلاق الأعمال معبرا عنها بنسبة من قيمة الشركة المتعثرة و تتضمن هذه التكلفة - بطبيعة الحال - اللجوء إلى القضاء و أتعاب المحاماة و المحاسبين القانونيين و غيرها. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، 2012، الصفحات 18-19)

الفرع الثاني: أهمية مؤشر سهولة أداء الأعمال

كون المؤشر يهتم بتنمية القطاع الخاص، وخفض تكلفة التعامل أو الصفقة، فهو يعمل على الآتي للوصول إلى تلك النتائج:

- 1) يقدم المؤشر مقاييس مرجعية تستند إلى القوانين و الإجراءات الحكومية التي تتيح عقد مقارنات موضوعية على المستويين المحلي و الدولي، و بصفته معيار تشخيص يحدد الصعوبات و العراقيل و كذا أفضل الممارسات لمحاكاتها في أماكن من دول العالم .
- 2) يدعم المؤشر قرار المستثمرين من عدمه في بدء المشروع، فالمؤشر يعطي صورة واضحة عن بيئة الأعمال التنظيمية في الاقتصاد، ومدى تحملها للمزيد من التكاليف من عدمه .
- 3) تساند الجوانب أو القضايا التي يطرقها المؤشر أهداف الألفية و منها إنهاء الفقر المدقع و تعزيز الرخاء المشترك و هما الهدفان الرئيسيان لمؤسسة التمويل الدولية (IFC) المسؤولة عن تنمية القطاع الخاص.
- 4) يعرف المؤشر صانعي السياسة في الدول بالإصلاحات اللازمة للمساعدة على تحسين نوعية الأنظمة التي تدعم أنشطة القطاع الخاص، و هي المهمة الرئيسية للمؤشر، ففي عالم يتسم بالتغير الدائم فان المهم توفر قواعد تنظيمي تشجع على المنافسة . وعلى مدى سنوات رصد مؤشر تقرير ممارسة الأعمال جملة من الإصلاحات سنة بعد سنة إلى أن وصلت خلال العام 2019 فقط إلى 294 إصلاحا على مستوى العالم أسهم في تسهيل 115 اقتصادا للقيام بالأعمال و بدء الأنشطة، و لم يكن دافع تلك الإصلاحات اقتصاديا فقط، فنظرا لأن المؤشر يتيح

نشر بياناته جعل ذلك من تطور الاقتصاديات المجاورة حافظا للحكومات لتطبيق الإصلاحات و نتج عن ذلك أن أصبح في العالم 26 اقتصادا من 190 اقتصادا أقل ملاءمة في بيئة الأعمال. (5) الاهتمام بالأنظمة و اللوائح و صياغتها و تطبيقها بالجودة و الكفاية اللازمين من مؤشرات الحكومة، وهي من المجالات التي يقيسها مؤشر ممارسة الأعمال في ضوء الأنظمة و اللوائح، يذكر تقرير ممارسة الأعمال لعام 2012 أن الإجراءات الحكومية الأكثر كفاءة في تنظيم بيئة الأعمال دليل على قوة المؤسسات القانونية، و سبيل حماية حقوق الملكية، و يبرهن التقرير لعام 2014 أن الاقتصاديات التي حسنت ن أدائها على مقياس المؤشر حسنت أيضا من أدائها على مقاييس دولية أخرى كمقياس الشفافية الدولية، و لا يقتصر التحسن على جوانب الاقتصاد بل يتخطاه إلى قطاعات الحكومة الأخرى كالتعليم و الصحة و تقاس العلاقة بالرجوع إلى بيانات مؤشر التنمية البشرية أو منظمة الصحة العالمية. (عبد الله و طلال، 2021، الصفحات 330-331)

الفصل الأول: عرض نظري لبيئة أداء الأعمال

خلاصة الفصل:

استعرضنا من خلال هذا الفصل بيئة الأعمال انطلاقاً من مفهومها و مقوماتها الى مؤشرات التي تساعد في تقييم البيئة الاستثمارية و تحديداً مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يمكن من إعطاء صورة واضحة للمستثمرين عن بيئة الأعمال التنظيمية لأي اقتصاد .

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي للاستثمار المحلي و النمو

الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر الاستثمار المحلي المحرك الأساسي للاقتصاد و المحدد الرئيسي لتطور النشاط الاقتصادي لأي دولة، فهو يعمل على زيادة الناتج المحلي و توفير مواد أولية مكملة للادخار الوطني كما يساعد الدول على استغلال مواردها الطبيعية و تنمية بنيتها التحتية ، فهو يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي و يعتبر عنصرا ديناميكيا فعالا في الدخل القومي ، وعليه سنحاول في هذا الفصل التعرف على كل الاستثمار المحلي النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار المحلي

المطلب الأول: تعريف الاستثمار المحلي

1. تعريف الاستثمار:

لقد أخذ الاستثمار كمصطلح الجهد الكبير من طرف الاقتصاديين في محاولة إعطاء تعريف دقيق له، وبالرغم من الاختلاف في التعبير أحيانا إلا أن أوجه التشابه تبقى الصفة المميزة له، ولقد تعددت التعاريف و المفاهيم المتعلقة بالاستثمار عند الكثير من الكتاب و الخبراء الاقتصاديين إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه .

يعرف " الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، و ليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للدخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل " (بن لخضر، 2015)

2. تعريف الاستثمار المحلي:

لا يعتبر مصطلح الاستثمار المحلي مصطلحا ثابتا في معناه، و ذلك كونه يستعمل للدلالة على ارتباط الاستثمار بالإدارة المعنية به، فهو يتغير بحسب تغير المكان الذي يراد نسب تواجد الاستثمار فيه أي بحسب طبيعة المكانية. (بوعيسي و بلعسل، 2021، صفحة 404)

ويعرف الاستثمار المحلي على أنه الاستثمار الذي يقوم بإدارته و الحصول على أرباحه مستثمرون محليون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات و يستوي في ذلك أن يكون المنفذ القطاع العام أو الخاص. (السنطاوي و مرسى، 2021، صفحة 7)

و يقصد به أيضا: الولوج إلى السوق المحلية من خلال استغلال الفرص المتاحة، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات و الأوراق المالية و المشروعات التجارية. (بن علي، 2021، صفحة 58)

المطلب الثاني: مبادئ الاستثمار المحلي

حتى يتخذ المستثمر قرارا رشيد لابد من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة نذكر منها:

❖ **مبدأ الاختيار:** يبحث المستثمر الرشيد (دولة، مؤسسات أو أفراد) عن فرص متعددة لتوفير مرونة أكبر للاختيار المناسب للفرصة الاستثمارية، و تبرز هنا الخبرة الكافية و دور المؤسسات المالية الوسيطة في تقديم المشورة لعموم المستثمرين.

❖ **مبدأ المقارنة:** إن المفاضلة بين البدائل المختارة و مجالها المناسب هو جوهر مبدأ المقارنة و تأخذ المقارنة صور متعددة و الأكثر استخداما و شيوعا هو التحليل المالي إما بشكل نسب مالية أو متوسطات للأسعار أو معدلات العوائد، هذا المبدأ يعتمد بشكل كبير على درجة تفضيل المستثمر للعائد أو المخاطر.

❖ **مبدأ الموضوعية:** يشترط هذا المبدأ أن تكون جميع المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنات ذات موضوعية تجنباً لتحيز القياس، أي أنه لو استخدم عدة مستثمرين مؤشر مالي واحدا لتوصل والى نتيجة واحدة أو متقاربة على الأقل.

❖ **مبدأ الملائمة:** بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية و أدواتها و ما يلائم رغبات وميول المستثمر يطبق هذا المبدأ بناء على هذه الرغبات الميول، حيث لكل مستثمر (دولة ، مؤسسة أو أفراد) نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره و التي يكشفها التحليل الجوهري و الأساسي و هي:

• معدل العائد على الاستثمار .

• درجة المخاطر التي يتصف بها المستثمر.

• مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر و أدوات الاستثمار .

❖ **مبدأ توزيع الأخطار:** يسعى المستثمر إلى تخفيض مخاطر الاستثمار من خلال توزيع موارده بين أنواع مختارة من الاستثمارات سواء على أساس المجال أو أدوات الاستثمار. (بغو، 2015، الصفحات 5-6)

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار المحلي وأهميته

الفرع الأول: أشكال الاستثمار المحلي

يأخذ الاستثمار المحلي العديد من الأشكال يمكن حصرها في:

- الاستثمار في تكوين رأس مال ثابت: و يتعلق بالاستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي مثل المشاريع الزراعية أو الطرق أو الهياكل الكبرى.
- الاستثمار في تكوين المخزون السلعي: و يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تكوين مخزون سلعي لتسهيل عملية الإنتاج و البيع بهدف ضمان استمرارية عملية الإنتاج و البيع بدون توقف.
- الاستثمار في فائض التصدير: و هو عبارة عن صافي قيمة السلع و الخدمات الناتجة عن التعامل مع الاقتصاد الخارجي و يحسب فائض التصدير بمقدار الصادرات من السلع و الخدمات خلال فترة زمنية محددة.
- الاستثمار في الأسواق المالية: و هو الاستثمار في الأسهم و السندات وغيرها من الأوراق المالية المتاحة في السوق المالي.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار المحلي

تتمثل أهمية الاستثمار المحلي في:

- المساهمة في زيادة الدخل الوطني و ذلك عن طريق الأرباح التي تحققها الاستثمارات.
- الرفع في مستوى التشغيل.
- تحفيز النشاط الاقتصادي في مناطق معينة وفك العزلة عنها.
- تنشيط الصناعات المحلية.
- المساهمة في حركية الاقتصاد و تنويع مصادر التمويل. (زين و العمري، 2015، الصفحات 61-62)

(62)

المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

1) تعريف النمو الاقتصادي:

يفترض مفهوم النمو الاقتصادي الذي أصبح شائعا في جميع أنحاء العالم مسارا لزيادة الناتج المحلي الإجمالي كمعلم رئيسي للتنمية الاقتصادية، انه يحدد مسارا عالميا عاما للتنمية، لكن كل نظام اقتصادي يدار من خلال خصائصه و معالمه الوطنية الفريدة الخاصة به. (Popova, 2015, p. 32)

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي انه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل وتعتبر الزيادات المستمرة في الدخل نموا اقتصاديا.

(2) خصائص النمو الاقتصادي

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدول (دغباش و عطا الله، 2020، صفحة 66)
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا و سهولة.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.
- يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني. (كبير، 2017، صفحة 89)

(3) أنواع النمو الاقتصادي:

إذا كان النمو الاقتصادي يقصد به تلك الزيادة الحقيقية في الناتج القومي أو افردي خلال فترة زمنية معينة، مع هذا يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو و كالاتي:

➤ **النمو التلقائي أو الطبيعي:** وهو النمو الذي يحدث بشكل عفوي بأسلوب الحرية الاقتصادية و يحتاج أي مرونة كبيرة من الهيكل الاقتصادي لكي تتفاعل المتغيرات الاقتصادية في الدولة التي يحدث فيها تلقائيا دون الاعتماد على الخطط الاقتصادية، و هذا لنوع م النمو سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية بحيث أن شرارة النمو تنتقل بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر من خلال أثر المضاعف و المعجل.

➤ **النمو العابر:** يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة عادة ما تكون عوامل خارجية حيث أنها سرعا ما تزول، و عندما تزول هذه العوامل يزول معها النمو الذي أحدثته، أي انه لا يملك صفة الاستمرارية و الثبات كون هذا لنمو يحصل في ظل بنى اجتماعية و ثقافية جامدة، فذلك

يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف و المعجل أو يؤدي إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية و التي تسود في معظم البلدان النامية عموما، و العربية على وجه الخصوص.

➤ **النمو المخطط:** و هو ذلك النمو الذي يحدث بتدخل الدولة بوضع عملية تخطيط شاملة لموارد و متطلبات المجتمع، و ترتبط قوة فاعلية هذا النمط ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين و واقعية الخطط المرسومة ، كما ويرتبط كذلك بفاعلية التنفيذ و المتابعة في عملية التخطيط في المستويات كافة، حيث أن دراسات التخطيط الاقتصادي تعد علما حديث النشأة نسبيا فقد أصبح التخطيط نشاط واسع تمارسه دول عديدة و كذلك لرسم سياسات الطلب الفعال و تحقيق العمالة الكاملة على وفق النظرية الكنزوية لمعالجة الأزمات التي تلحق بمستويات النشاط. (رحمن و عبيد، 2020، الصفحات 190-191)

(4) عناصر النمو الاقتصادي:

توجد العديد من العناصر التي تؤدي تركيبها بتسبب عقلانية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتتمثل أساسا في العمل ، رأسمال وتقدم التكنولوجي

➤ **العمل:** ونعني به مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.

➤ **رأسمال:** هو مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة على توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى .

➤ **التقدم التقني :** ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية. (دغباش و عطا

الله، 2020، صفحة 69)

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

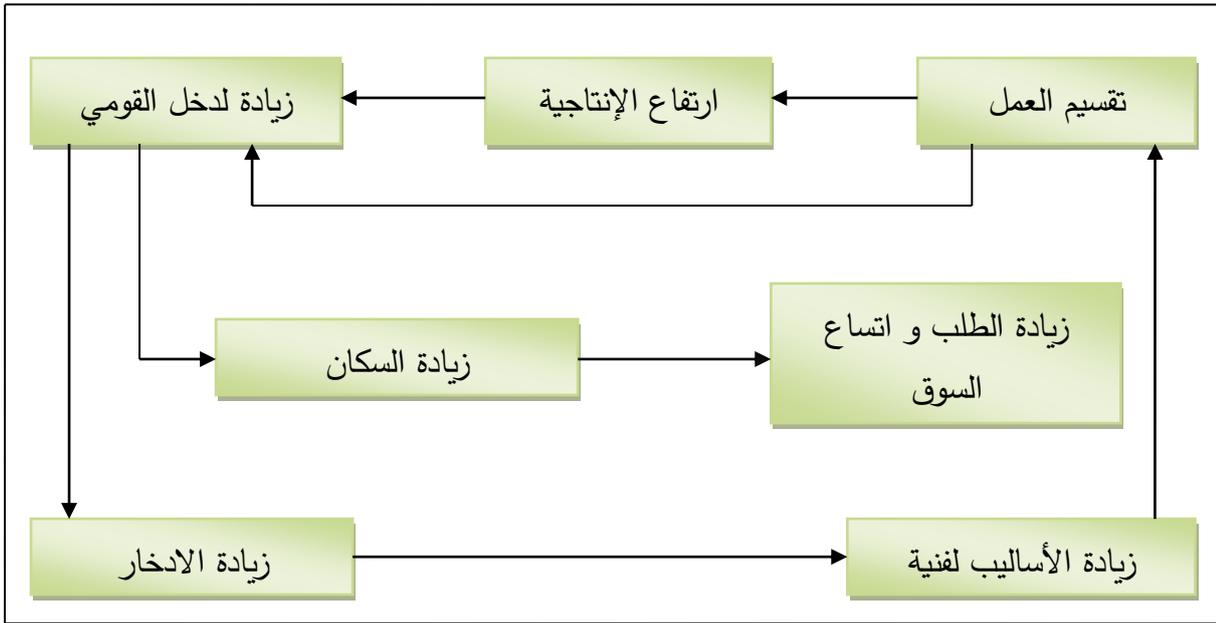
(1) النظرية الكلاسيكية:

أفكار ورواد المدرسة الكلاسيكية: رغم الانتماء إلى نفس المدرسة الاقتصادية إلا أن كل اقتصادي له أفكاره و آراءه الخاصة بيه، و التي تعارض بطبيعة الحال المبادئ و الفرضيات الأساسية للنظرية الكلاسيكية، وعليه سنقوم بطرح الأفكار الرئيسية لبعض المفكرين الاقتصاديين المنتمين للمدرسة الكلاسيكية:

• آدم سميث Adam Smith : يرى آدم سميث أن أساس النمو الاقتصادي يكمن في تقسيم العمل الذي تبرز أهميته الأساسية في أنه يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، كما أن تقسيم العمل يعد شكلا من أشكال الإدارة و التنظيم في قيام عملية الإنتاج، و هو ما يعتبر عاملا ايجابيا، و يعتبر آدم سميث بأن عملية النمو عملية تراكمية إذ أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة و الذي يعتبر كفائض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة ، و هو يعتبر بأن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، و بذلك يدعو آدم سميث إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى معتبر من الادخار الذي يساهم في زيادة الاستثمار.

يشير آدم سميث إلى تراكم النمو الاقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل، حيث ترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج خاصة عند توافر قدر كاف من الطلب و الحجم المناسب من رأس المال ، و ارتفاع الناتج يزيد من الدخل و يرفع من معدلات نمو السكان مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق، و يمكن تلخيص أفكار آدم سميث في الشكل التالي: (ضيف، 2015، الصفحات 16- 17)

الشكل 02: تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي



المصدر: ضيف أحمد، نفس المرجع السابق، ص 17

- **دافيد ريكاردو** : تبدأ أفكار دافيد ريكاردو بتقديم القانون الشهير المعروف باسم قانون العوائد (الغلة) المتناقصة، فعندما يبدأ النمو الاقتصادي و السكاني، يتجه لمجتمع إلى استغلال الأراضي ذات الإنتاجية الأقرب و الأقل حيث يبدأ المزارعون في استغلال أقصى الأراضي من حيث الخصوبة أولاً، و بعد ذلك يتجهون إلى استغلال الأرض الأقل خصوبة، و هكذا و مع استغلال هذه الأراضي الأقل خصوبة (يطلق عليها الأراضي الحدية) سوف يرتفع سعر المواد الغذائية، بسبب زيادة درجة الصعوبة و بالتالي ارتفاع تكلفة إنتاج أي وحدة إضافية من الغذاء من هذه الأراضي الحدية و هنا يستفيد أصحاب الأراضي الخصبة من هذا الارتفاع في سعر المواد الغذائية و يحصلون بالتالي على مكاسب أو أرباح و أطلق ريكاردو على هذه المكاسب و الأرباح اصطلاحاً " الريع " ، و يزيده مقدارا هذا الريع الذي يحصل عليه أصحاب الأراضي الزراعية مع زيادة النمو السكاني و زيادة الريع تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية و تؤدي بالتالي إلى مطالبة العمال بزيادة الأجور و من ثم تتخفف أرباح الطبقة الرأسمالية، الأمر الذي يجعل هذه الطبقة غير قادرة على الاستمرار في الاستثمار و زيادة الإنتاج.

و قد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاثة طبقات و هم :

➤ **الطبقة الأولى**: ملاك الأراضي و هو الطبقة غير المنتجة، و التي تنفق كل دخلها على الاستهلاك الترفي.

➤ **الطبقة الثانية**: العمال ينفقون كل دخلهم على الضروريات.

➤ **الطبقة الثالثة**: الطبقة الرأسمالية و هي الطبقة المنتجة و التي تعتبر ضرورية لعملية النمو الاقتصادي حيث يرى ريكاردو أن عملية النمو الاقتصادي إنما تقوم أصلاً على أكتاف الرأسماليين حيث إنهم يستهلكون جزءاً قليلاً من دخلها الذي يأتي من الأرباح و الباقي يتحول إلى مدخرات تعتبر هي الأساس لتراكم رأس المال. (كبير، 2017، الصفحات 120-121)

- **توماس روبرت مالتوس**: لقد ظهر " توماس روبرت مالتوس " بقلقه الاقتصادي في أواخر القرن 18 حول ثبات عامل الأرض في نفس وقت تزايد السكان الذي قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الحدي للعمل، و بالتالي تحقيق نمو سكاني أكبر من الإنتاج الفردي الزراعي مما يحدث جوعاً فموتاً فانخفاضاً تدريجياً للعدد السكاني.

(2) النظرية الماركسية:

يعد كارل (1818 - 1883) من الاقتصاديين الذين اهتموا بظاهرة النمو الاقتصادي و العوامل المؤثرة فيه إذ كان يسير على خطى الكلاسيك من حيث ترجيحه للعوامل الاقتصادية وحدها كمحددات لنمو الاقتصادي حيث يرى أن التراكم الرأسمالي هو المحرك الأساسي لتحقيق التطور الاقتصادي على الرغم من توقعه انهيار النظام الرأسمالي، حيث تميز نمط الإنتاج في هذا النظام بعدم التملك الخاص لوسائل الإنتاج و اتساع رقعة التبادل النقدي مع و جود ضغوطا كبيرة على العمل إلى الحد الذي عنده عنصر العمل سلعه كباقي السلع و يعكس عناصر الإنتاج الأخرى فان العمل يقدم أكثر من قيمته التبادلية ينشأ عنه ما يعرف بالقيمة المضافة التي يمتلكها الرأسمالي.

و يعتمد مقدار الربح الذي يحصل عليه الرأسمالي على مصدر ذلك الربح فان كان مصدره القيمة المضافة فان المنافسة في هذا النظام سوف تقود إلى نوع من المساواة في معدلات الربح و لهذا يلجأ الرأسمالي إلى زيادة القيمة المضافة بأي شكل من الأشكال أي زيادة الإنتاجية مع الحفاظ على مستوى الأجر الذي يحصل عليه العامل عند مستوى معين، و بذلك فان الرأسمالي يحاول أن يركز على تراكم رأس المال و من خلال تغيير التركيب العضوي لرأس المال و الذي يقصد به نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير على حساب رأس المال المتغير و الذي يمثل القوة العاملة لكونها هي الوحيدة القادرة على تحقيق الزيادة في القيمة المضافة و من هنا يحصل انخفاض في معدل الأرباح مما يؤثر سلبا في معدلات النمو الاقتصادي، و لتوضيح نظرية ماركس في النمو لا بد من الوقوف على أهم جوانب هذه النظرية.

(1) تعتبر دالة الإنتاج مشابهة إلى حد كبير لدالة الإنتاج الكلاسيكية اذ تعتمد على أربعة عناصر و هي العمل و أس المال و الموارد الطبيعية و التقدم التقني، و هي بذلك تأخذ الصيغة الآتية :

$$Q = F(L,K,R,T)$$

حيث أن:

- Q كمية الناتج

- R الموارد الطبيعية

- L عنصر العمل

- K عنصر رأس المال

- T التقدم التقني

(2) يعتمد التقدم التقني عند ماركس على الاستثمار إذ أن أحدهما هو دالة للآخر أي أن الاستثمار يعتمد على التقدم التقني و بالعكس و يمكن بيان ذلك في المعادلة التالية:

$$T = F (I).....1$$

$$I = (F).....2$$

إذ نجد من خلال المعادلة الأولى إتباع الأساليب الإنتاجية الحديثة سوف يحسن نوعية السلع المنتجة مما يزيد من أرباح أصحاب المشاريع و بذلك تزداد استثماراتهم.

أما المعادلة الثانية فنجد من خلالها أن الاستثمار هو دالة للتقدم التقني ضمن طريقة تستطيع المنشأة إدخال أساليب حديثة في الإنتاج مما يزيد من أرباحها. و بذلك نستنتج أن الربح هو دالة للتقدم التقني و يمكن القول أن إدخال الأساليب الحديثة في العملية الإنتاجية هو السبب الرئيسي في الوصول إلى النمو في النظام الرأسمالي. (هلال حسن التميمي، 2015، الصفحات 40 - 41)

(3) النظرية النيوكلاسيكية:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر و بمساهمات أبرز اقتصادييها: فيسكل و كلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، و لعل أهم أفكار النيوكلاسيكي تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة و متوافقة، ذات تأثير ايجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور و أرباح كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا). (ملواح، 2020، الصفحات 128-129)

(4) النظرية الكنزوية:

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 ظهرت أفكار "كينز" و قد كان اهتمامه أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، و قد تناول "كينز" النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل التجميعي (

الكلية) ، و ركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية : العمل، سعر الفائدة، عرض النقود و معدل الاستثمار.

و يفترض " كينز " دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير ، و قد اعتبر الادخار و من ثم الاستهلاك دالة في الدخل، بينما اعتبر النيوكلاسيك الادخار دالة في سعر الفائدة أولا و في الدخل ثانيا، فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار و من ثم مستوى الدخل حجم العمالة في الاقتصاد الوطني.

و عند مستوى معين للاستثمار يتحدد كما أشرنا مستوى الدخل و مستوى التشغيل، و يتوقف مستوى الاستثمار هذا بمعنى آخر على الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة، و تعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة و تسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار و الدخل بالمضاعف الكنزي. (وعيل، 2014، صفحة 26)

5) نظرية النمو الحديثة:

تعتبر نظرية النمو الحديثة مكونا أساسيا لنظرية التنمية للدول الناشئة، وقد برزت النظرية الحديثة للنمو على يد كل من (Romer,1986 / Loucas1988) خلال منتصف الثمانينات من القرن الماضي بعدما فشلت النظرية النيوكلاسيكية ذات النمو الخارجي في تفسير أسباب تسارع معدلات النمو في الدول المتقدمة دون غيرها من الدول.

من هذا المنطلق قدم (Romer,1986) فكرة النمو الداخلي Endogenous Growth ، و التي رجحت أن النمو المستمر يتحدد من داخل عملية الإنتاج نفسها و ليس من خارجها و بالنسبة لنظرية النمو الداخلي يعد كل من التقدم التكنولوجي أو التراكم المعرفي و رأس المال البشري هما القوي الدافعة للنمو الاقتصادي و ذلك من خلال أثر المعرفة و التعليم و التدريب على إنتاجية عنصر العمل و زيادة عنصر رأس المال البشري داخل الاقتصاد القومي، مما يدل على أن العوامل المؤثرة على تراكم رأس المال بشقيه المادي و البشري و تراكم المعرفة عبر الزمن يمكنها التأثير على الدخل الحقيقي للفرد في الأجل الطويل.

و أكدت نظريات النمو الداخلي على أهمية التطوير التمويلي في دعم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال تأثير قطاع الخدمات المالية على تراكم رأس المال و الابتكارات، وذلك نتيجة للعديد من الخدمات و التسهيلات التي يقدمها قطاع الخدمات المالية، مثل تعبئة المدخرات و توفير المعلومات حول فرص الاستثمار و تدنية المخاطر و ممارسة الرقابة على الشركات، مما يؤدي في النهاية إلى تخصيص أفضل للموارد و زيادة معدلات الادخار و الاستثمار و من ثم زيادة التراكم الرأسمالي و تحقيق معدلات نمو أعلى.

مما سبق يتضح أن هذه النظرية رأت أن عملية النمو هي نتيجة طبيعية لتوازن في الأجل الطويل و إن الادخار و الاستثمار عامان أساسيان في تسريع عملية النمو الاقتصادي. كما تشير النظرية إلى أن التباين في معدلات عوائد الاستثمار يعود إلى التباين في الاستثمار في رأس المال البشري من تعليم و تدريب و بحث و تطوير، بالإضافة إلى التطوير التمويلي و تراكم المعرفة و الاختراعات التكنولوجية، إضافة إلى البنية التحتية للاقتصاد الوطني و التي تمثل أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي. (سيداحمد، 2017، الصفحات 64 - 65)

المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

على الرغم من وجود العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها لقياس معدل النمو الاقتصادي في بلد ما إلا أنه سيتم التركيز على المؤشرات الأكثر انتشارا في قياس النمو.

1. الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه: " القيمة السوقية لسلع و الخدمات النهائية المنتجة ضمن البلاد في فترة زمنية معينة، نموذجيا، يهتم المحللون و صناع السياسة العامة بالمقاييس السنوية للناتج المحلي الإجمالي، لكنهم يقومون أيضا بعمل تقديرات فصلية ".
و يعتمد تعريف الناتج المحلي الإجمالي على العناصر التمييزية الآتية:

- عند حساب الناتج المحلي الإجمالي يتم حصر السلع و الخدمات المحسوبة بالمنتجات النهائية فتمثل المواد الوسيطة المستخدمة في عمليات الإنتاج سواء كانت مواد خام أو شبه مصنوعة أو تامة الصنع، و ذلك قصد التخلص من مشكلة ازدواجية الحساب.

- يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بشكل لصيق بالنشاطات الممارسة من طرف المقيمين داخل البلد أو الإقليم المعين.
 - عادة ما يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة واحدة، وقد تعتمد دول أخرى حسابه كل ثلاثة أشهر، بهدف تكوين صورة واضحة على حجم الإنفاق الوطني خلال تلك الفترة الزمنية.
2. مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر المقياس الأكثر توضيحا من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتم الحصول عليه من خلال تقسيم الناتج المحلي الإجمالي على جمالي السكان من أجل الحصول على مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: " و يعكس هذا المؤشر متوسط الدخل لمواطني البلد، و يستخدم كمؤشر للتعبير على مستويات المعيشة و التنمية باعتباره يشير إلى كمية السلع و الخدمات المتاحة في البد و مقارنتها مع البلدان الأخرى و كذلك عبر السنوات. و يرى الأكثرية من العلماء أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يمثل أنسب المعايير على درجة التقدم الاقتصادي عند الدول المتخلفة، حيث أنه لا يهمل عامل السكان ".

3. مؤشر القوة الشرائية:

إن المعضلة التي تواجه المحليين و صناع السياسات الذين يحتاجون إلى إجراء مقارنات بين البلدان تكمن في تمتع كل دولة بعملة خاصة بها، فضلا عن اختلاف الأوضاع الاقتصادية من بلد إلى آخر نظرا لتعدد الهيكل الاقتصادي لكل بلد و مرحلة التنمية التي تمر بها. و يوفر نظام الحسابات الوطنية إطارا لكل بلد، يتضمن وضع تدابير للوصول إلى تحقيق الأداء الاقتصادي المنشود، من خلال تقدير الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي و المجاميع الخاصة بهم. و لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق مقارنات دولية إلا من خلال تحويل الناتج المحلي الإجمالي و المجاميع إلى عملة موحدة باستخدام تعادل القوة الشرائية أو أسعار الصرف. (جباري، 2015، الصفحات 99-105)

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل الى التعريف بالاستثمار المحلي انطلاقا من المفاهيم العامة له و مبادئه و أهم أشكاله ، كما تم الوقوف على أهم مفاهيم النمو الاقتصادي و النظريات المفسرة له و مؤشراتته التي على أساسها يتم قياسه.

كخلاصة لما ذكر سابقا يمكن القول أن الاستثمار المحلي يلعب دورا كبيرا في رفع مستويات النمو الاقتصادي للدول بحيث يعتبر من الركائز الأساسية لأي اقتصاد و عليه تمنحه الدول و تحديدا الدول العربية مكانة هامة لرسم خططها الاقتصادية.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على
الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي

تمهيد:

بعدها تم الإلمام بالجوانب النظرية لكل من سهولة أداء الأعمال، الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي، سنتطرق في هذا الفصل إلى إجراء دراسة قياسية من خلال العمل على نموذجين و ذلك لتحديد طبيعة الأثر بين متغيرات الدراسة في 9 دول عربية خلال الفترة 2010-2019.

و لهذا الغرض تم تقسيم هذا الفصل إلى بحثين حيث يتناول المبحث الأول الدراسة التحليلية للمتغيرات، أما المبحث الثاني فيقوم على الدراسة الوصفية و القياسية للمتغيرات.

المبحث الأول: الدراسة التحليلية للمتغيرات

المطلب الأول: تقديم وتعريف لمتغيرات الدراسة

- إجمالي تكوين رأس المال (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) و يرمز له ب **GFC** : يتكون إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا) من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات، و تشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي (بناء الأسوار، و الخنادق، و قنوات تصريف المياه و مشتريات الآلات و الماكينات و المعدات و أنشاء الطرقات و السكك الحديدية و ما شابه ذلك ، بما فيه المدارس و المكاتب و المستشفيات و المساكن الخاصة و المباني التجارية و الصناعية. و المخزونات هي مخزون البضائع التي في حوزة الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات، " والعمل الجاري تنفيذه ". وطبقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993 فان صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال.(بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية)

- سهولة أداء العمال **EDB**:

- إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي) و يرمز له بالرمز **GDP**: إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشتريين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافا إليه أية ضرائب على المنتجات و مخصوصا منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات ، و يتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب و تدهور الموارد الطبيعية ، البيانات معبر عنها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010 .(بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية)

- التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون، % سنويا) و يرمز له ب **INF** : يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع و الخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلا و تستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز.(بيانات البك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية)

- الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات الوافدة ، ميزان المدفوعات ، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) و يرمز له ب **FDI1** : هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي

في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، و هو عبارة عم مجموع رأس مال حقوق الملكية و العائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل و رأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات، و توضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوما منها الاستثمارات التي تم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب. (بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2022)

- الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجية (% من إجمالي الناتج المحلي) و نرسم له ب **FDI2** : توضح هذه السلسلة صافي التدفقات الخارجية للاستثمارات من الاقتصاد الدائم بالإبلاغ الى بقية أنحاء العالم، و هي مقسمة حسب إجمالي الناتج المحلي. (بيانات لبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2020).

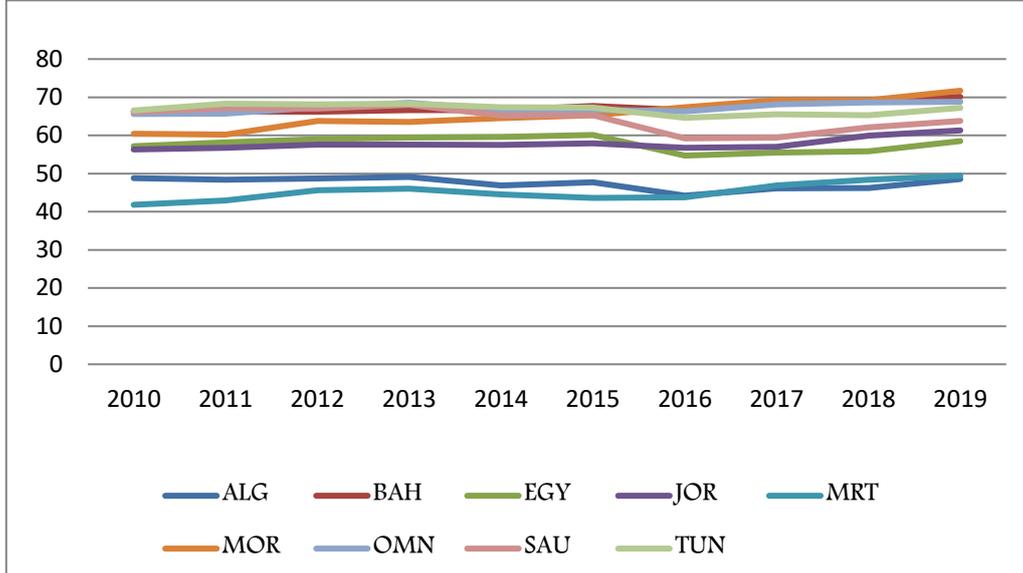
- القوى العاملة، إناث (% من إجمالي القوى العاملة) و يرمز له ب **L2** : تظهر القوى العاملة النسائية منسبة مئوية من مجموع القوى العاملة مدى نشاط المرأة في القوى العاملة، و تشمل القوى العاملة النساء من 15 عاما فأكثر اللائي يستوفين تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصاديا. (بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2022)

- عدد السكان في الفئة العمرية 15-64 ، الإجمالي و يرمز له ب **P1**

- عدد السكان في الفئة العمرية 15 - 64 ، الذكور (كنسبة من الإجمالي) و يرمز له ب **P2**

المطلب الثاني: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

الشكل 04: مؤشر سهولة أداء الأعمال

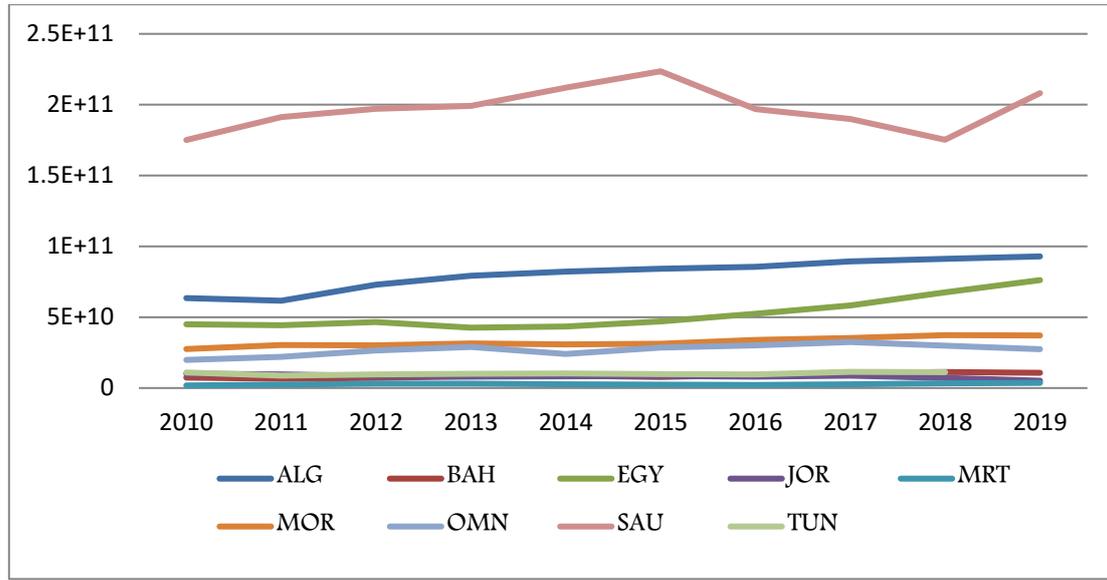


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل 4: يوضح سهولة أداء الأعمال لعينة من الدول العربية تتمثل في (9 دول) خلال الفترة من 2010 إلى 2019

من خلال الشكل نلاحظ أن معظم الدول العربية محل الدراسة لها قيم متقاربة بحيث يظهر أن كل من (تونس ، البحرين ، عمان ، السعودية ، المغرب) حققت أداء جيد و يظهر أن رصيد هذه الدول من خلال هذا المؤشر كان من 60 إلى 70 ، وهذا راجع لاتخاذ بعض الإصلاحات التي ساهمت في تحسين البيئة الاستثمارية لهذه الدول. أما بالنسبة ل (الجزائر، مصر، الأردن، موريتانيا) لازالت تعاني من صعوبة تنظيم القيام بالأعمال في مختلف مجالاته و ذلك لعدم توفر البيئة المناسبة المشجعة للاستثمار في هذه الدول.

الشكل 05: تطور إجمالي تكوين رأس المال (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)

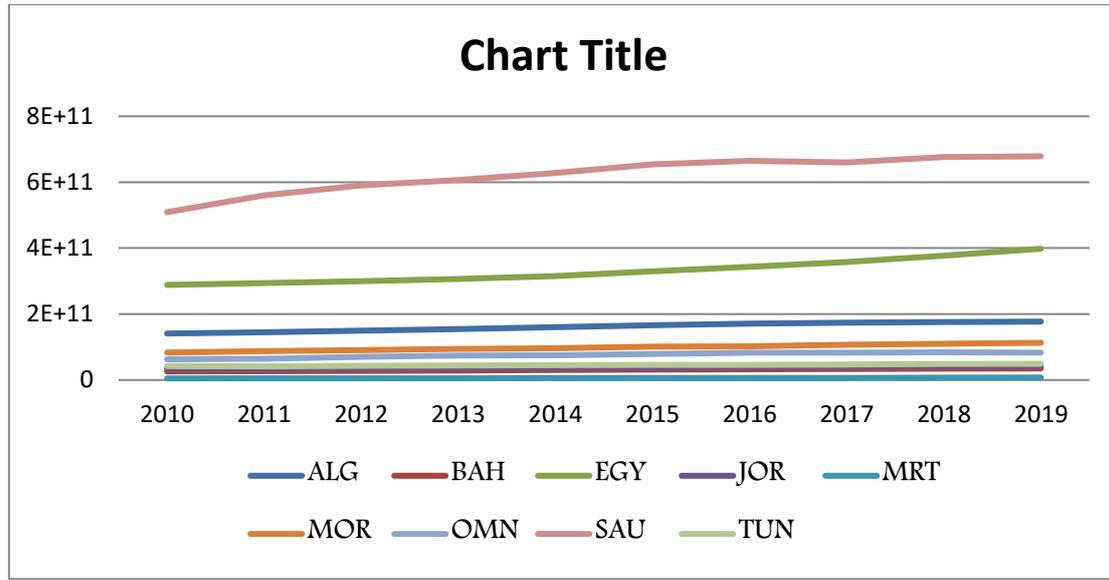


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل 5: يوضح إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010 لعينة من الدول العربية تمثل في (9 دول) خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2019

نلاحظ من خلال الشكل أن هناك تباين في قيم إجمالي تكوين رأس المال للدول العربية محل الدراسة، فنجد أن أكبر قيمة حققتها السعودية و ذلك راجع لما تقدمه من فرص استثمارية كبيرة في قطاعات متنوعة و صناعات مختلفة و خصوصا قطاعات الطاقة و غيرها من القطاعات، تليها الجزائر ثم مصر، أما أدنى قيمة حققتها كل من موريتانيا ، الأردن و تونس.

الشكل 06: تطور إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل 6: يوضح إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010 لعينة من الدول العربية تمثل في (9 دول) خلال فترة زمنية تمتد من 2010 إلى 2019

نلاحظ من خلال الشكل أن كل من السعودية و مصر في مقدمة الدول العربية من حيث إجمالي الناتج المحلي، و السبب في ذلك راجع إلى التطورات الاقتصادية التي شهدتها هاتين الدولتين ، فمثلا السعودية تتميز بارتفاع أسعار النفط و الناتج النفطي إضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في تطور هذه الدولة و جعلتها في الصدارة. إلا أن بقية الدول المدرجة ضمن هذه الدراسة لديها مستويات ضعيفة من الناتج المحلي الإجمالي و ذلك لأسباب سياسية و اقتصادية.

المطلب الثالث: الإطار القياسي المتبع في التحليل

لتطبيق النظرية الاقتصادية على الواقع فان معظم الدراسات تعتمد على أدوات الاقتصاد ، وعلى هذا الأساس تم الاستعانة ببيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات بانل)

الفرع الأول : تعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية و أهميتها

(1) التعريف

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن ، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية و السلاسل الزمنية في نفس الوقت، فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل ب " المتوازن " ، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل " غير متوازن ". (بدرابي، 2015، صفحة 201)

(2) الأهمية:

- عندما يتم المزج بين بيانات السلاسل الزمنية و البيانات القطعية نحصل على البيانات الطولية و بالتالي فهي تعطي معلومات أكثر عن البيانات بتباين أكثر و أقل ارتباط تداخلي بين المتغيرات و درجات حرية أكثر و كفاءة أكثر.

- البيانات الطولية تجعل من الممكن دراسة النماذج السلوكية الأكثر تعقيدا، فمثلا ظاهرة مثل اقتصاديات القياس و التغيرات التكنولوجية من الأفضل دراستها من خلال البيانات الطولية عن دراستها من خلال بيانات مقطعية فقط أو بيانات سلاسل زمنية فقط . (جوجاراتي، 2015، صفحة

825)

- توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية ، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية مثل البطالة و الفقر ، ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة و نقطة زمنية أخرى.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي

- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (Omitted Variables) الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، و هي التي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (Biased Estimates) في الانحدارات المفردة . (العبدلي، 2010، الصفحات 20-21)
- تكون Panel data أكثر قدرة على تحديد و قياس التأثيرات التي لا يمكن اكتشافها ببساطة في المقطع العرضي أو بيانات السلاسل الزمنية.(H.Baltagi, 2005)

الفرع الثاني: نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data

✓ نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model :

يعتبر هذا النموذج أبسط نماذج السلاسل الزمنية المقطعية ، حيث تكون فيه جميع المعاملات α_i β_j ثابتة لجميع الفترات الزمنية ، أي يهمل تأثير الزمن. و صيغته كالتالي:

$$Y_{it} = \alpha + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1, 2, \dots, N$$

$$t = 1, 2, \dots, T$$

حيث:

$$Var(\varepsilon_{it}) = \delta_\varepsilon^2 \quad E(\varepsilon_{it}) = 0$$

و يتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادي (OLS) Ordinary Least Squares

✓ نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effectes Model :

يعمل نموذج التأثيرات الثابتة على معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حده من خلال جعل معلمة القطع α مختلفة من مجموعة لأخرى، مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، و عليه نجد النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1, 2, \dots, N$$

$$t = 1, 2, \dots, T$$

حيث :

$$Var(\varepsilon_{it}) = \delta_{\varepsilon}^2$$

$$E(\varepsilon_{it}) = 0$$

و يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة α لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن و إنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية ، و يتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV) Least Squares Dummy .

✓ نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model :

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بمتوسط مقداره صفر و تباين مساويا δ_{ε}^2 ، و لكي تكون معاملات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة و غير متحيزة لابد من ثبات التباين للخطأ لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية معينة ، أما في حالة عد توافر أي شرط من الشروط السابقة سوف يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية .

في نموذج التأثيرات العشوائية سوف نعامل معامل القطع α_i كمتغير عشوائي له مقدار ثابت μ لذا:

$$\alpha_i = \mu + v_i$$

$$i = 1, 2, \dots, N$$

و بذلك نجد أن نموذج التأثيرات العشوائية يأخذ الصيغة التالية :

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1, 2, \dots, N$$

$$t = 1, 2, \dots, T$$

حيث:

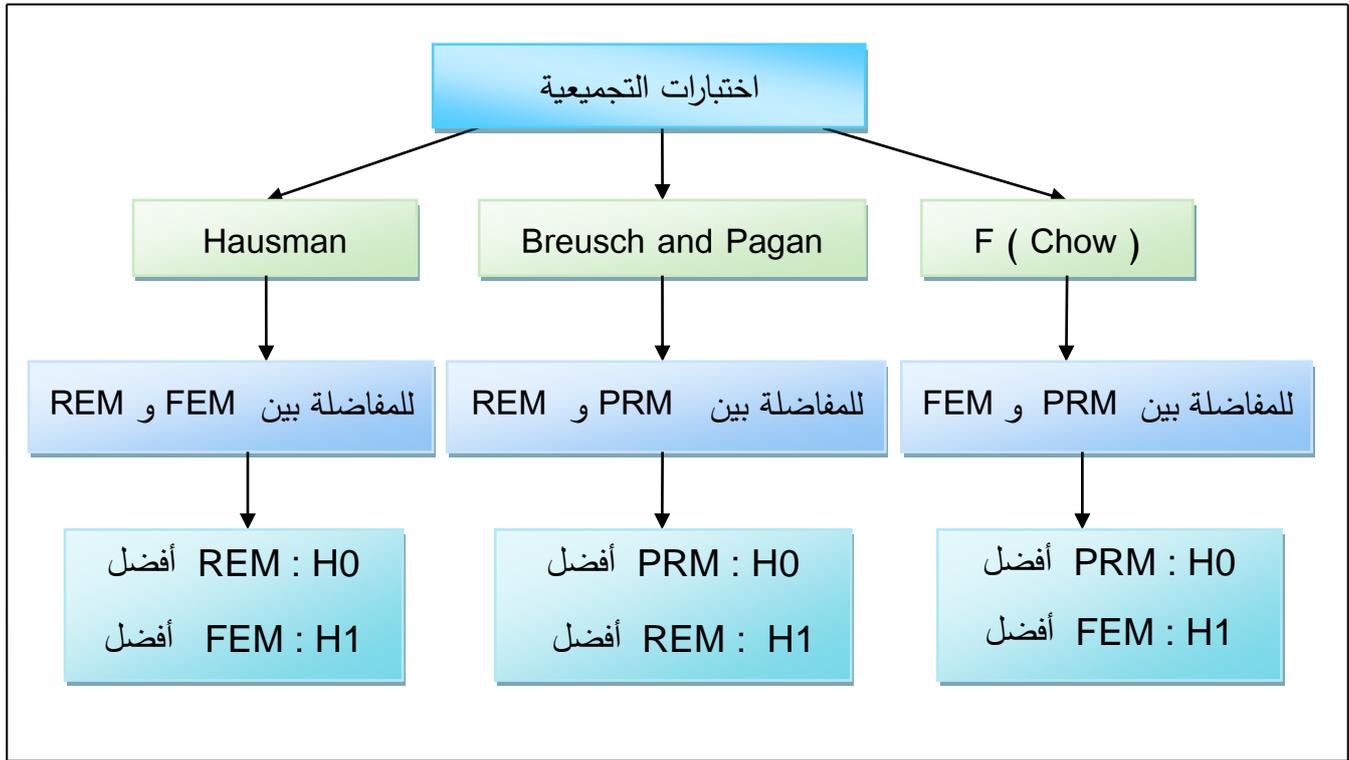
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي

v_i حد الخطأ في مجموعة البيانات القطعية i المعبر عن الانحرافات العشوائية لكل مجموعة من البيانات خلال الفترة الزمنية و التي ترجع إلى عوامل أخرى خارج حدود النموذج ، و يتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares (GLS) . (عماد الدين، 2021، الصفحات 103-104)

➤ اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل الثلاث:

تستخدم للمقارنة بين نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية و تحديد النموذج الملائم للدراسة:

الشكل 07: اختبارات المقارنة بين نماذج البائل



المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الثاني: التحليل الوصفي و القياسي للدراسة

في هذا الجزء من الدراسة تم الاعتماد على نماذج البائل لتقدير دالة الاستثمار المحلي و دالة النمو الاقتصادي لعينة مكونة من 9 دول عربية حسب البيانات المتوفرة (الجزائر، البحرين ، مصر ، الأردن، موريتانيا، المغرب، عمان، السعودية، تونس) للفترة الممتدة من 2010 إلى 2019 .

النموذج العام للدراسة:

$$Y_t = \alpha + \beta X_{it} + \dots + U_{it}$$

$$t = 1, 2, \dots, T$$

$$i = 1, 2, \dots, N$$

- α : الثابت
- β : تمثل معاملات المتغيرات المستقلة
- X : تمثل المتغيرات التفسيرية
- t : تمثل الزمن من 2010 إلى 2019
- I : تمثل الدول من 1 إلى 9
- u : يمثل البواقي

المطلب الأول: سهولة أداء الأعمال و أثرها على الاستثمار المحلي في الدول العربية

الفرع الأول: النموذج المستخدم

$$GFC_{it} = \alpha_i + \beta_1 EDB_{it} + \beta_2 GDP_{it} + \beta_3 INF_{it} + \beta_4 FDI_{it} + \beta_5 L_{it} + \beta_6 P_{it} + U_{it}$$

هذا النموذج يتكون من المعالم التالية:

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي

الجدول(1-1): متغيرات النموذج الأول

نوع المتغير	التعريف	الرمز
تابع	إجمالي تكوين رأس المال (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	GFC
مستقل	سهولة أداء الأعمال	EDB
مستقل	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	GDP
مستقل	التضخم (الأسعار التي تدفعها المستهلكون، % سنويا)	INF
مستقل	الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات الوافدة، ميزات المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	FDI1
مستقل	القوى العاملة، إناث (% من إجمالي القوى العاملة)	L2
مستقل	عدد السكان في الفئة العمرية 15-64 ، الإجمالي	P1

المصدر: بناء على موقع البنك الدولي و النموذج المستخدم للدراسة

الفرع الثاني: الخصائص الإحصائية و الارتباطات مابين المتغيرات

(1) الخصائص الإحصائية:

الجدول(1-2): الإحصاء الوصفي

المتغيرات	المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الصغرى	القيمة الكبرى
GFC	89	4.69e+10	5.92e+10	1.85e+09	2.24e+11
EDB	90	59.97222	8.389185	41.8	71.7
GDP	90	1.57e+11	1.92e+11	4.95e+09	6.79e+11
INF	90	3.943671	4.14451	-2.093333	29.50661
FDI1	90	2.89e+09	4.08e+09	-2.17e+09	2.92e+10
L2	90	22.00187	5.481705	12.54905	31.08586

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي

6.11e+07	963018	1.70e+07	1.62e+07	90	P1
----------	--------	----------	----------	----	----

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 14.2

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاهدات 90 مشاهدة إلا المتغير GFC1 عدد مشاهداته هي 89 مشاهدة، أما بالنسبة للمتوسطات بلغ متوسط إجمالي تكوين رأس المال 4.69 ، أكبر قيمة 2.24 و أصغر قيمة بلغت 1.85 ، نفس الأمر بالنسبة لبقية المتغيرات.

(2) تحليل الارتباطات ما بين المتغيرات:

الجدول (1-3): الارتباطات

P1	L2	FDI1	INF	GDP	EDB	GFC1	
						1	GFC1
					1	0.0512	EDB
				1	0.0999	0.9382	GDP
			1	0.1963	-0.2596	0.0044	INF
		1	0.2565	0.6557	0.1926	0.6231	FDI1
	1	-0.3200	0.1769	-0.4209	-0.3286	-0.4939	L2
1	0.0188	0.3797	0.6334	0.5792	-0.1437	0.3931	P1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات STATA 14.2

من خلال الجدول المتضمن الارتباطات نلاحظ وجود ارتباط طردي ضعيف بين سهولة أداء الأعمال و إجمالي تكوين رأس المال، وجود ارتباط طردي قوي جدا بين إجمالي الناتج المحلي و إجمالي تكوين رأس المال قدر ب 0.93، وجود ارتباط طردي ضعيف جدا بين التضخم و إجمالي تكوين رأس المال، وجود ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و إجمالي تكوين رأس المال قدر ب 0.63 ، وجود ارتباط عكسي بين القوى العاملة و إجمالي تكوين رأس المال، وجود ارتباط طردي ضعيف بين عدد السكان و إجمالي تكوين رأس المال.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي

الفرع الثاني : تقدير دالة الاستثمار المحلي من خلال نماذج البائل الثلاثة:

الجدول(1-4) : تقدير نماذج البائل الثلاثة

المتغير التابع GFC				
Pooled Regression Model			نموذج الانحدار التجميعي	
القرار	معنوية المعاملات		المعاملات	المتغيرات المؤثرة
	P > t	قيمة t		
معنوي	0.000	-4.84	-1.02e+09	EDB
معنوي	0.000	21.16	0.2983873	GDP
معنوي	0.000	-3.87	-2.10e+09	INF
غير معنوي	0.057	1.93	1.04749	FDI1
معنوي	0.010	-2.65	-9.29e+08	L2
معنوي	0.006	-2.83	-434.2325	P1
معنوي	0.000	5.59	9.33e+10	C
النموذج معنوي	0.9409			معامل التحديد R ²
	0.9366			معامل التحديد المعدل
	217.60 (القيمة المعنوية 0.000)			قيمة F
Fixed Effects Model			نموذج التأثيرات الثابتة	
معنوي	0.026	2.27	7.93e+08	EDB
معنوي	0.001	3.50	0.3925243	GDP
غير معنوي	0.773	-0.29	-8.22e+07	INF
معنوي	0.009	2.69	1.067289	FDI
غير معنوي	0.241	1.18	9.11e+0.8	L
غير معنوي	0.196	-1.31	-2153.105	P
غير معنوي	0.119	-1.58	-5.01e+10	C
النموذج معنوي	0.4356			معامل التحديد R ²
	9.52 (القيمة المعنوية 0.0000)			قيمة F
Random Effects Model			نموذج التأثيرات العشوائية	

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي

	P > z	قيمة z	المعاملات	
معنوي	0.038	-2.07	-5.37e+08	EDB
معنوي	0.000	18.59	0.3040708	GDP
غير معنوي	0.125	-1.53	-5.78e+08	INF
معنوي	0.003	3.00	0.9967654	FDI
غير معنوي	0.150	-1.44	-6.74e+08	L
معنوي	0.000	-3.69	-680.0917	P
معنوي	0.008	2.64	5.64e+10	C
النموذج معنوي	0.3247			معامل التحديد R ²
	621.38 (القيمة المعنوية 0.000)			قيمة Wald

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات STATA 14.2

✓ نموذج الانحدار التجميعي: يظهر من خلال الجدول أعلاه أن النموذج معنوي أي أنه مقبول إحصائياً، بحيث وجدنا قيمة فيشر تساوي 217.60 بمعنوية 0.000 ، و بلغ معامل التحديد 0.9409 ، أما بالنسبة لمعاملات المتغيرات التفسيرية فقد وجدنا خمسة متغيرات تفسيرية معنوية وهي: (سهولة أداء الأعمال ، إجمالي الناتج المحلي ، التضخم ، القوى العاملة ، عدد السكان) بمعاملات : (-1.02e+09 ، 0.2983873 ، 1.04749 ، -9.29e+08 ، -434.2325) على التوالي ، أما متغير الاستثمار الأجنبي فهو غير معنوي.

✓ نموذج التأثيرات الثابتة: يتضح من خلال الجدول أعلاه أن النموذج معنوي أي أنه مقبول إحصائياً بحيث قدرت قيمة فيشر ب 9.52 بمعنوية 0.000 و معامل التحديد ب 0.4356، أما بالنسبة لمعاملات المتغيرات التفسيرية فيظهر الجدول وجود ثلاثة متغيرات تفسيرية معنوية (سهولة أداء الأعمال ، إجمالي الناتج المحلي ، و الاستثمار الأجنبي المباشر) قدرت معلمة كل واحدة منها (7.93e+08 ، 0.3925243 ، 1.067289) على التوالي ، أما بقية المتغيرات فهي غير معنوي.

✓ نموذج التأثيرات العشوائية: نلاحظ أن النموذج معنوي أي أنه مقبول إحصائياً، بحيث تحصلنا على قيمة Wald التي بلغت 621.38 بمعنوية 0.000 ، و معامل التحديد قدر ب 0.3247 ، أما بالنسبة لمعاملات المتغيرات التفسيرية فقد وجدنا أربعة متغيرات تفسيرية معنوية (سهولة أداء

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي

الأعمال ، إجمالي الناتج المحلي ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، عدد السكان) و قدرت معلمات هذه المتغيرات ب ($-5.37e+08$ ، 0.30400708 ، 0.9967654 ، -680.0917) على التوالي، أما بقية المتغيرات هي غير معنوية.

الفرع الثالث: اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل و تقدير نموذج الدراسة

(1) اختبار التجميعية (Poolability Test) بين PRM و FEM :

في هذا الاختبار سنقوم بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي و نموذج الآثار الثابتة وذلك لاختبار النموذج الأفضل من خلال اختبار (Chow Test) F أما فرضيات هذا النموذج فهي:

H0: PRM أفضل

H1: FEM أفضل

الجدول(1-5): اختبار F

معنوية الاختبار	قيمة F
0.000	9.52

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 14.2

بما أن اختبار فيشر معنوي فإننا نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة، أي أن نموذج الآثار الثابتة أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

(2) اختبار التجميعية (Poolability Test) بين PRM و REM :

في هذا الاختبار سنقوم بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي و نموذج الآثار العشوائية لتحديد أيهما أفضل من خلال اختبار Breusch and Pagan، أما فرضيات هذا النموذج تتمثل في:

H0: PRM أفضل

H1: REM أفضل

الجدول(1-6): اختبار Chibar2

قيمة chibar2	معنوية الاختبار
174.42	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 14.2

بما أن معنوية اختبار chibar2 أقل من 0.05 فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، بمعنى آخر أن نموذج الآثار العشوائية أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

(3) اختبار التجميعية (Poolability Test) بين FEM و REM :

في هذا الاختبار ستم المقاضلة بين نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية لتحديد النموذج الأفضل من خلال اختبار Hausman و فرضيات هذا النموذج تتمثل في :

H0: REM أفضل

H1: FEM أفضل

الجدول(1-7): اختبار Hausman

قيمة chi2	معنوية الاختبار
28.43	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برامج STATA 14.2

من خلال الجدول يتضح أن القيمة المعنوية لاختبار (هوسمان) أقل من 0.05 و بالتالي فإنه يتم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة أي أن النموذج الملائم للدراسة هو نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) .

(4) تقدير نموذج الدراسة:

من خلال النتائج المتحصل عليها وجدنا أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل و الذي جاءت صيغته على النحو التالي:

$$GFC_{it} = -5.01e + 10 + 7.93e + 08EDB_{it} + 0.3925243GDP_{it} + 1.0672899FDI_{it} + U_{it}$$

تشير معادلة الانحدار إلى وجود أثر ايجابي معنوي ذو دلالة إحصائية لكل من سهولة أداء الأعمال و إجمالي الناتج المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي ، بحيث بلغت قيمة معاملات هذه التغيرات (7.93e+08 ، 0.3925243 ، 1.067289) على التوالي ، أما بقية المتغيرات التفسيرية (القوى العاملة ، عدد السكان) فكان تأثيرها غير معنوي على الاستثمار المحلي .

الفرع الرابع: الاختبارات التشخيصية

1) اختبار (VIF) لدراسة مشكل تعدد العلاقة الخطية:

يقيس معامل تضخم التباين VIF مقدار الزيادة في تباين مقدرات معالم الانحدار نتيجة وجود التداخل الخطي المتعدد فكلما كانت قيمة معامل VIF كبيرة زاد تباين التقديرات و بالتالي أخطائها المعيارية. (صافي، 2015، صفحة 54) . بحيث إذا كانت قيمة VIF أقل من 5 فانه يمكن الحكم بعدم وجود ازدواج خطي (حجاب، 2018، صفحة 51)

الجدول(1-8): نتائج اختبار VIF

1/ VIF	معامل تضخم التباين VIF	المتغيرات
0.342410	2.92	GDP
0.367246	2.72	P1
0.496359	2.01	INF
0.512713	1.95	FDI1
0.688167	1.45	L2
0.812259	1.23	EDB
	2.05	متوسط VIF

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 14.2

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي

طبقا للنتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أن جميع قيم (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من 5 ، بالتالي يمكن القول أنه لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات التفسيرية المكونة هذا النموذج المقدر .

(2) اختبار Wooldridge :

يستخدم هذا الاختبار لدراسة مشكل الارتباط الذاتي لبواقي النموذج ، وفرضياته هي كالتالي :

H0 : لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

H1 : يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

الجدول(1-9): اختبار Wooldridge

معنوية الاختبار	قيمة F
0.0725	4.276

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برامج STATA 14.2

من خلال نتائج أعلاه يتضح أن معنوية اختبار F أكبر من 0.05 و بالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي هذا النموذج.

(3) اختبار تجانس التباين:

يستخدم لدراسة مشكل عدم تجانس التباين، أما فرضياته هي من الشكل:

H0 : تجانس التباين

H1 : عدم تجانس التباين

الجدول(1-10): اختبار Likelihood

معنوية الاختبار	قيمة Wald chi2
0.000	26476.95

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 14.2

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي

من خلال الجدول أعلاه يظهر بأن الاختبار معنوي وهو ما يدل على عدم تجانس التباين في هذا النموذج.

الفرع الخامس: تصحيح النموذج

بعدما تم تشخيص النموذج بمجموعة من الاختبارات والتي تمثلت في (اختبار VIF، Wooldridge، Likelihood) وجد أن نموذج التأثيرات الثابتة يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين ، ولهذا سنستخدم طريقة robust لتصحيح النموذج :

الجدول(11-1): نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة Robust

المتغير التابع GFC			المتغيرات	
القرار	معنوية المعاملات		المتغيرات التفسيرية	
	P > t	قيمة t		
غير معوي	0.287	1.14	7.93e+08	EDB
معنوي	0.006	3.75	0.3925243	GDP
غير معنوي	0.751	-0.33	-8.22e+07	INF
معنوي	0.008	3.54	1.067289	FDI1
غير معنوي	0.613	0.53	9.11e+08	L2
غير معنوي	0.353	-0.98	-2153.105	P1
غير معنوي	0.447	-0.80	-5.01e+10	C
النموذج معنوي	0.4356		معامل التحديد R ²	
	101.32		قيمة F	
	0.0000		القيمة المعنوية ل F	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STTA 14.2

من خلال الجدول أعلاه نستخرج معادلة نموذج التأثيرات الثابتة كما يلي :

$$GFC_{it} = -5.01e + 10 + 0.3925243GDP_{it} + 1.067289FDI_{it} + U_{it}$$

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: سهولة أداء الأعمال و أثرها على النمو الاقتصادي

الفرع الأول: النموذج المستخدم

$$GDP_{it} = \alpha_i + \beta_1 EDB_{it} + \beta_2 GFC_{it} + \beta_3 INF_{it} + \beta_4 FDI_{it} + \beta_5 L_{it} + \beta_6 P_{it} + U_{it}$$

بحث:

الجدول (2-1): يوضح متغيرات النموذج الثاني

الرمز	التعريف	نوع المتغير
GDP	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	تابع
EDB	سهولة أداء الأعمال	مستقل
GFC	إجمالي تكوين رأس المال (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	مستقل
INF	التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون ، %)	مستقل
FDI3	الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي التدفقات الخارجية (% من إجمالي الناتج المحلي)	مستقل
L2	القوى العاملة ، إناث (% من إجمالي القوة العاملة)	مستقل
P2	عدد السكان في الفئة العمرية 15-64 ، الذكور (كنسبة من الإجمالي)	مستقل

المصدر: بناء على موقع البنك الدولي و النموذج المستخدم للدراسة

الفرع الثاني: الخصائص الإحصائية و تحليل الارتباطات مابين المتغيرات

1) الخصائص الإحصائية:

الجدول (2-2): الإحصاء الوصفي

المتغيرات	المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الصغرى	القيمة الكبرى
GDP	90	1.57e+11	1.92e+11	4.95e+09	6.79e+11
EDB	90	59.97222	8.389185	41.8	71.7
GFC	89	4.69e+10	5.92e+10	1.85e+09	2.24e+11
INF	90	3.943671	4.14451	-2.093333	29.50661
FDI3	90	0.4676556	1.776748	-10.5004	10.27662
L2	90	22.00187	5.481705	12.54905	31.08586
P2	90	68.00612	8.297603	55.47683	82.97473

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات STATA 14.2

من خلال جدول الإحصاء الوصفي نلاحظ أن عدد المشاهدات هو 90 مشاهدة لإمتغير GFC (إجمالي تكوين رأس المال) عدد مشاهداته هي 89 مشاهدة ، أما في ما يخص المتوسطات فكان كل من متوسط إجمالي الناتج المحلي، سهولة أداء الأعمال، إجمالي تكوين رأس المال، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، القوى العاملة، عدد السكان (1.57e+11 ، 59.97222 ، 4.69e+10 ، 3.943671 ، 0.4676556 ، 22.00187 ، 68.00612) . أصغر قيمة لإجمالي الناتج المحلي بلغت 4.95e+09 ، و أكبر قيمة قدرت ب 6.79e+11 ، نفس الأمر بالنسبة لبقية المتغيرات التفسيرية.

2) تحليل الارتباطات مابين المتغيرات:

الجدول (2-3): الارتباطات

P2	L2	FDI3	INF	GFC	EDB	GDP	
						1	GDP
					1	0.0999	EDB
				1	0.0512	0.9382	GFC
			1	0.0044	-0.2596	0.1963	INF
		1	-0.1299	0.0964	0.3033	0.0956	FDI3
	1	-0.2713	0.1769	-0.4939	-0.3286	-0.4209	L2
1	-0.6220	0.3982	-0.3559	0.17770	0.7063	0.1126	P2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات STATA 14.2

من خلال جدول الارتباطات نلاحظ أن جل المتغيرات التفسيرية ارتباطها ضعيف بالمتغير التابع، فارتباط سهولة أداء الأعمال ب الناتج المحلي الإجمالي قدر ب 0.0999 بعلاقة طردية، التضخم ارتبط بالناتج المحلي الإجمالي بعلاقة طردية ضعيفة ، كذلك بالنسبة لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر و عدد السكان ارتبطا بالمتغير التابع بعلاقة طردية ضعيفة قدرت ب (0.0956 ، 0.01126) على التوالي ، أما فيما يخص متغير القوى العاملة فكان ارتباطه عكسي ضعيف بالمتغير التابع ، أما المتغير الذي كان له ارتباط طردي قوي جدا مع المتغير التابع هو إجمالي تكوين رأس المال وقدر ارتباطه ب 0.9382 .

الفرع الثاني: تقدير دالة النمو الاقتصادي من خلال نماذج البائل الثلاث:

الجدول (2-4): تقدير نماذج البائل الثلاثة :

المتغير التابع GDP			
Pooled Regression Model		نموذج الانحدار التجميعي	
القرار	معنوية المعاملات	المعاملات	المتغيرات التفسيرية

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي

	P > t	قيمة t		
معنوي	0.000	4.46	4.16e+09	EDB
معنوي	0.000	28.66	3.087686	GFC
معنوي	0.000	6.57	9.22e+09	INF
غير معنوي	0.444	0.77	2.56e+09	FDI3
غير معنوي	0.915	0.11	1.59e+08	L2
معنوي	0.024	-2.30	-2.76e+10	P2
غير معنوي	0.315	-1.01	-8.97e+10	C
النموذج معنوي	0.9347			معامل التحديد R ²
	0.6299			معامل التحديد المعدل
	195.55 (المعنوية : 0.000)			قيمة F
Fixed Effects Model		نموذج التأثيرات الثابتة		
معنوي	0.001	-3.54	-3.17e+09	EDB
معنوي	0.000	8.08	1.972156	GFC
غير معنوي	0.890	0.14	1.05e+08	INF
غير معنوي	0.372	0.90	1.00e+09	FDI3
غير معنوي	0.776	0.29	6.09e+09	L2
معنوي	0.000	4.25	7.97e+09	P2
غير معنوي	0.071	-1.83	-3.01e+11	C
النموذج معنوي	0.5388			معامل التحديد R ²
	14.41 (المعنوية 0.000)			قيمة F
Random Effects Model		نموذج التأثيرات العشوائية		
القرار	P > z	قيمة z	المعاملات	
معنوي	0.001	-3.23	-3.03e+09	EDB
معنوي	0.000	10.48	2.301765	GFC

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي

غير معنوي	0.868	0.17	1.35e+08	INF
غير معنوي	0.434	0.78	9.57e+08	FDI3
غير معنوي	0.961	0.17	3.75e+08	L2
معنوي	0.000	3.49	6.01e+09	P2
غير معنوي	0.228	-1.21	-1.87e+09	C
النموذج معنوي	0.5221			معامل التحديد R ²
	131.31 (المعنوية : 0.000)			قيمة Wald

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 14.2

✓ **نموذج الانحدار التجميعي:** يظهر من خلال لجدول أعلاه أن النموذج معنوي أي أنه مقبول إحصائياً، بحيث وجدنا قيمة فيشر 195.55 بمعنوية 0.000 ، وبلغ معامل التحديد 0.9347 ، أما بالنسبة لمعاملات المتغيرات التفسيرية فقد وجدنا أربعة متغيرات تفسيرية معنوية عند مستوى معنوية 0.05 وهي: (سهولة أداء الأعمال، إجمالي تكوين رأس المال ، التضخم، و عدد السكان) بمعاملات: (4.16e+09 ، 3.087686 ، 9.22e+09 ، -2.76e+10) على التوالي ، أما متغيري الاستثمار الأجنبي المباشر و القوى العاملة فهما غير معنويان.

✓ **نموذج التأثيرات الثابتة:** يتضح من خلال الجدول أعلاه أن النموذج معنوي أن أنه مقبول إحصائياً بحيث قدرت قيمة فيشر ب 14.41 بمعنوية 0.000 و معامل تحديد ب 0.5388 ، أما بالنسبة لمعاملات المتغيرات التفسيرية فقد وجدنا ثلاثة متغيرات تفسيرية معنوية عند مستوى معنوية 0.05 وهي : (سهولة أداء الأعمال ، إجمالي تكوين رأس المال ، و عدد السكان) قدرت معلمة كل واحدة منها ب (-3.17e+09 ، 1.972156 ، 7.97e+09) على التوالي، أما بقية المتغيرات التفسيرية فكانت غير معنوية.

✓ **نموذج التأثيرات العشوائية:** نلاحظ أن النموذج معنوي أي أنه مقبول إحصائياً، بحيث تحصلنا على قيمة Wald التي بلغت 131.31 بمعنوية 0.000 و معامل التحديد قدر ب 0.5221 ، أما بالنسبة لمعاملات المتغيرات التفسيرية فقد وجدنا ثلاثة متغيرات معنوية عند مستوى معنوية 0.05 تمثلت في (سهولة أداء الأعمال، إجمالي تكوين رأس المال، و عدد السكان) بمعاملات (-

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي

معنوية. $3.03e+09$ ، 2.301765 ، $6.01e+09$) على التوالي ، بقية المتغيرات التفسيرية غير

الفرع الثالث : اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل الثلاث و تقدير نموذج الدراسة

(1) اختبار التجميعية (Poolability Test) بين PRM و FEM :

في هذه المرحلة سنقوم بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة لاختيار أيهما أفضل.

الجدول(2-5): نتائج اختبار F

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
F (Chow Test)	14.41	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات STATA 14.2

تشير نتائج اختبار F إلى وجود معنوية إحصائية قدرت ب 0.000 وهي أقل من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج الأفضل هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) .

(2) اختبار التجميعية (Polability Test) بين PRM و REM :

في هذه المرحلة ستم المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار العشوائية لاختيار أفضل نموذج.

الجدول(2-6): نتائج اختبار Bersch and Pagan

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
Chiba2	76.50	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 14.2

بما أن معنوية اختبار chibar2 أقل من 0.05 فإنه يتم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة التي مفادها أن نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) هو الأفضل.

(3) اختبار التجميعية (Poolability Test) بين FEM و REM:

آخر مرحلة تتمثل المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية لتحديد الملائم للدراسة و ذلك من خلال استخدام اختبار Hausman ، أما بالنسبة لفرضيات هذا لنموذج تتمثل في :

H0: REM هو الأفضل

H1: FEM هو الأفضل

الجدول(2-7): نتائج اختبار Hausman

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
Chi2	3.86	0.5698

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 14.2

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اختبار Chi2 غير معنوي بحيث بلغت قيمة المعنوية 0.56 وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.05 و بالتالي سيتم قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) هو الأفضل و هو النموذج الملائم لهذه الدراسة.

➤ تقدير نموذج الدراسة:

من الاختبارات السابقة و النتائج المتحصل إليها توصلنا إلى أن النموذج الملائم للدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية بحيث جاءت صيغته على النحو التالي :

$$GDP_{it} = -3.01e + 11 - 3.17e + 09EDB_{it} + 1.972156GFC_{it} + 7.97e + 09P_{it} + U_{it}$$

تشير معادلة الانحدار إلى وجود أثر سلبي معنوي ذو دلالة إحصائية لسهولة أداء الأعمال على النمو الاقتصادي بحيث بلغ معاملته ($-3.17e+09$) ، وجود أثر ايجابي معنوي لكل من إجمالي تكوين رأس

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي

المال و عدد السكان على النمو الاقتصادي بحيث قدر معامليهما ب (1.972156 ، 7.97e+09) على التوالي ، أما بقية المتغيرات التفسيرية فكان تأثيرها غير معنوي .

الفرع الرابع : الاختبارات التشخيصية:

(1) اختبار VIF لدراسة مشكل تعدد العلاقة الخطية:

الجدول(2-8): نتائج اختبار VIF

المتغيرات	معامل تضخم التباين VIF	1 / VIF
P2	3.39	0.294799
L2	2.24	0.446889
EDB	2.08	0.480266
GFC	1.38	0.726429
FDI3	1.19	0.838830
INF	1.15	0.867831
متوسط VIF	1.91	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 14.2

طبقا للنتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أن جميع قيم VIF للمتغيرات المستقلة أقل من 5، و بالتالي يمكن القول أنه لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات التفسيرية المكونة لهذا النموذج المقدر .

(2) اختبار Wooldridge:

يستخدم هذا الاختبار لدراسة مشكل الارتباط الذاتي لبواقي النموذج، أما بالنسبة للفرضيات فتكون من

الشكل:

H0 : لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

H1 : يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

الجدول(2-9): اختبار Wooldridge

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي

معنوية الاختبار	قيمة F
0.0003	36.833

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 14.2
من خلال النتائج أعلاه يتضح أن معنوية اختبار F أقل من القيمة المعنوية 0.05 و بالتالي يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل و بمعنى آخر أنه يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي هذا النموذج.

(3) اختبار Likelihood:

يستخدم هذا الاختبار لدراسة مشكل عدم تجانس التباين، وفرضياته تكون من الشكل التالي:

H0: تجانس التباين

H1: عدم تجانس التباين

الجدول (2-10): اختبار Likelihood

معنوية الاختبار	قيمة Wald chi2
0.0000	14504.38

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات STATA 14.2
من خلال الجدول أعلاه يظهر بأن الاختبار معنوي وهو ما يدل عدم تجانس التباين في هذا النموذج.

الفرع الخامس: تصحيح النموذج

بعد تشخيص النموذج تبين أن نموذج التأثيرات العشوائية يعاني من مشكلتين هما : الارتباط الذاتي بين البواقي و مشكلة عدم تجانس التباين ، ولهذا سنستعين باختبار Robust لتصحيح هذا النموذج.

الجدول (2-11): نموذج التأثيرات العشوائية بطريقة Robust

المتغير التابع GDP			المتغيرات
القرار	معنوية المعاملات		المتغيرات التفسيرية
	P > z	قيمة z	

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي

غير معنوي	0.262	-1.12	-3.03e+09	EDB
معنوي	0.000	9.97	2.301765	GFC
غير معنوي	0.860	0.18	1.35e+08	INF
غير معنوي	0.374	0.89	9.57e+08	FDI3
غير معنوي	0.862	0.17	3.75e+08	L
غير معنوي	0.220	1.23	6.01e+09	P2
غير معنوي	0.467	-0.73	-1.87e+11	C
النموذج معنوي	0.5221			معامل التحديد R ²
	190.80			قيمة Wald
	0.0000			معنوية Wald

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 14.2

من خلال الجدول أعلاه يمكن استخراج معادلة نموذج التأثيرات العشوائية من الشكل التالي:

$$GDP_{it} = -1.87e + 11 + 2.301765GFC_{it} + U_{it}$$

المطلب الثالث: عرض النتائج

بعد أن قمنا بإجراء مجموعة من الاختبارات على كلا النموذجين توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

➤ قبل تشخيص النموذجين:

- عند مستوى 5 % المتغير EDB و المتمثل في سهولة أداء الأعمال له تأثير ايجابي معنوي على الاستثمار المحلي، حيث أن الزيادة بنسبة 1 % في مؤشر سهولة أداء الأعمال ستؤدي إلى رفع حجم الاستثمار المحلي بنسبة 7.93e+08 % ، أما في النموذج الثاني فكان له تأثير سلبي معنوي على النمو الاقتصادي بحيث أنه إذا زاد هذا المؤشر بنسبة 1 % فسينخفض النمو الاقتصادي بنسبة - 3.03e+09 % .

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي

- المتغير GDP الذي يعبر عن إجمالي الناتج المحلي له تأثير ايجابي معنوي على الاستثمار المحلي عند مستوى معنوية 5 %.

- المتغير GFC الذي يمثل إجمالي تكوين رأس المال كان له تأثير ايجابي معنوي على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5 % .

- فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر FDI فقد تبين أيضا أن له تأثير ايجابي معنوي على الاستثمار المحلي. في حين كان تأثيره غير معنوي على النمو الاقتصادي.

- بالنسبة للتضخم و القوى العاملة فلم يكن لهم أي تأثير على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي.

- المتغير P المعبر عن عدد السكان فوجد أن له تأثير على النمو الاقتصادي، حيث أنه إذا زاد عدد السكان حتما ستؤدي الى رفع مستويات النمو الاقتصادي، فيما كان أثره غير معنوي على الاستثمار المحلي.

بعد تشخيص النموذجين:

- بعد تصحيح النموذج الأول تبين أن متغيرين فقط لهما تأثير ايجابي معنوي على الاستثمار المحلي وهما إجمالي الناتج المحلي GDP و الاستثمار الأجنبي المباشر FDI .

- أما بالنسبة للنموذج الثاني فوجدنا GFC إجمالي تكوين رأس المال له تأثير ايجابي معنوي على النمو الاقتصادي .

- بالنسبة لبقية المتغيرات لم يكن لها أي تأثير على كل من الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

تضمن هذا الفصل إجراء دراسة قياسية لأثر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية خلال الفترة (2010 - 2019)، بحيث اعتمدنا على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية **Panel Data**، ومن خلال التطرق لمجموعة من الاختبارات الإحصائية وجدنا نموذجين ملائمين للدراسة هما: التأثيرات الثابتة بالنسبة للنموذج الأول و التأثيرات العشوائية بالنسبة للنموذج الثاني، و أشارت نتائج التقدير لاختبار فيشر **F** و اختبار **Wald** إلى أن كلا النموذجين معنويين أي مقبولين إحصائياً، لكنهما لا يتمتعان بقدرة تفسيرية عالية و هذا ما أفضى إليه معامل التحديد R^2 ، إضافة إلى ذلك فقد تبين بعد عملية التشخيص التي قمنا بها أن النموذجين يعانيان من مشاكل القياس تحديدا مشكلة الارتباط الذاتي بالنسبة للنموذج الأول، أما النموذج الثاني يواجه مشكلتين هما: الارتباط الذاتي و عدم تجانس التباين، و للتخلص من مشاكل القياس اعتمدنا على طريقة **Robust** لتصحيح النموذجين.

الخاتمة العامة

من خلال ما تم تبنيه في الجانب النظري يمكن القول أن بيئة الأعمال من العوامل الرئيسية و المحددة لجذب الاستثمار الأجنبي بصفة عامة و المحلي بصفة خاصة، و قدرة هذا الأخير على التفاعل الايجابي و النمو و الاستمرار مرتبطة أساسا بوجود بيئة منظمة و مرنة و التي من شأنها المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي للدول و تحديدا الدول العربية التي كانت محل الدراسة و على هذا الأساس تم إدراج مؤشرات لقياس البيئة الاستثمارية و أهمها مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي تم معالجته في هذه الدراسة.

أما في الجانب التطبيقي سعينا لإيجاد العلاقة التي تربط بين كل من سهولة أداء الأعمال و الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي من خلال بناء نماذج قياسية، و قد كشفت الدراسة على مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- سهولة أداء الأعمال لها تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية على الاستثمار المحلي، حيث أن الزيادة بنسبة 1% في هذا المؤشر ستؤدي الى رفع من حجم الاستثمار المحلي بنسبة 7.93 % ، في حين كان تأثيره سلبي على النمو الاقتصادي بحيث أنه إذا زاد مؤشر سهولة أداء الأعمال بنسبة 1 % فسينخفض النمو الاقتصادي بنسبة 3.03- % و ذلك راجع الى أن الإصلاحات التي قامت بها معظم الدول محل الدراسة لا تتجاوب مع الإصلاحات النظرية إضافة الى العراقيل البيروقراطية و الفساد مما أثر سلبا على النمو الاقتصادي.

- كما كشفت نتائج الدراسة على ايجابية العلاقة بين النمو الاقتصادي المعبر عنه بإجمالي الناتج المحلي و الاستثمار المحلي المعبر عنه بإجمالي تكوين رأس المال بحيث أن الزيادة في أحدهما تؤدي الى زيادة الآخر.

- و أفضت نتائج التحليل أيضا الى وجود أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي.

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعدد السكان على النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع و المصادر

المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم علي عماد الدين(2021)، استخدام نماذج السلاسل الزمنية (Panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد 2.
2. أحلام السنطاوي و محمد مرسى(2021)، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي و الاستثمار المحلي و أثرهما على النمو الاقتصادي ، المجلة العربية للإدارة، العدد 3
3. أحمد ضيف(2015)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر
4. أسماء بغو(2015)، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في ترقية الاستثمار المحلي و الأجنبي في الجزائر، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (2005)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقرير مناخ لاستثمار، الكويت.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (2007)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (2009)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقرير مناخ الاستثمار، الكويت.
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (2010)، ضمان الاستثمار، نشرة فصلية، العدد الفصلي الرابع، الكويت.
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (2011)، مؤشرات بيئة أداء الأعمال و تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، نشرة فصلية، العدد الفصلي الرابع، الكويت.
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادر(2012)، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعلم 2013 ، نشرة فصلية، العدد الفصلي الرابع، الكويت.
11. إيمان لطرش و حليلة شايب (2018) ، بيئة الأعمال و دورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة ميلة ، الجزائر.

12. بهجت عيد الجوازنة و أحمد حسان لبابنة (2017) ، دور بيئة الأعمال في تشجيع الاستثمار، مجلة المنارة ، المجلد 23، العدد1.
13. حسن علي رحمن و مروان شاكر عبيد(2020)، تحليل مؤشرات النمو في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد35.
14. خيرة دغباش و زهرة عطا الله (2020)، أثر استهلاك الطاقة على النمو الاقتصادي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة سعيدة، الجزائر.
15. دامودار جوجاراتي(2015)، الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية .
16. راضية عباس (2011)، استخراج تراخيص البناء كمؤشر لتحسين بيئة الأعمال في الجزائر، حوليات جامعة الجزائر 1 ، المجلد 35، العدد 01، ص 83-98 .
17. سعدية هلال حسن التميمي (2015)، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية و دورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، العراق.
18. سمير خالد صافي (2015)، مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام Eviews، مكتبة آفاق، غزة ، فلسطين.
19. شهيناز بدرابي (2015)، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان ، الجزائر.
20. شوقي جباري (2015)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أم البواقي، الجزائر.
21. صليحة مفتاح (2020) ، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.
22. عابد بن ابد العبدلي (2010)، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج البائل، دراسات اقتصادية إسلامية العدد1.
23. عبد الحميد بن علي (2021)، سلطات الوالي في دعم و ترقية الاستثمار المحلي، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 8، العدد1.
24. عبد العزيز عبدوس (2016)، تحسن بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد6.

25. عبد القادر عوينان (2017)، تحلي مؤشرات بيئة الأعمال العربية و أثرها على الاستثمار الأجنبي، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد22.
26. عبد اللطيف عبد الله و منصور الذيابي طلال (2021)، دور رؤية 2030 في تحسين بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية عبر المؤشرات الدولية، مؤشر البنك الدولي لسهولة الأعمال، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 58 .
27. عزة بوعيسي محمد بلعسل (2021) تعزيز دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي في الجزائر كآلية لإصلاح الجماعات المحلية على ضوء قانون 10 / 11 ، مجلة الدراسات و البحوث القانونية، المجلد 6 ، العدد 2 .
28. عيسى بن لخضر (2015)، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الزاهنة (1988-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر .
29. فاطمة محجوب (دون سنة نشر)، تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة (2007 - 2016)، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 32.
30. فتيحة بكطاش و أحلام بوعزارة (2020)، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، مجلة الإستراتيجية و التنمية، المجلد10 ، العدد05 ، ص319-337 .
31. فضيلة ملواح (2020)، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي ، المجلد 17 ، ص126-141 .
32. محجوبة بوصبع (2014)، دور الإدارة العمومية في تحسين مناخ الأعمال، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة المسيلة ، الجزائر .
33. محمد بلقاسم (2011)، بيئة الأعمال و نوعية المؤسسات كمحدد لجاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مستغانم ، الجزائر .
34. مصلة يحي (2012)، دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف، الجزائر .
35. مهدي عايد و مراد آيت محمد (2019)، أثر مناخ الأعمال على كثافة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 05 ، العدد 10 .

36. مولود كبير (2017)، الادخار و دوره في النمو الاقتصادي- دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مع مقارنة مع بعض الدول العربية- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة المسيلة، الجزائر.
37. ميرة عثمانى (2012) ، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك و أثرها على بيئة الأعمال، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر.
38. ميلود وعيل (2014)، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة 1990 - 2010 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
39. هبة السيد محمد سيد احمد (2017) ، تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي، دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، مصر.
40. يوسف حسين و محمد داودي (2020) ، بيئة الأعمال كعامل محدد للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة نوميروس الأكاديمية، المجلد 01 ، العدد 02 ، ص 96-120 .
41. زين يونس و العمري أصيلة (2015)، الإعفاء الضريبي كأحد آليات تشجيع الاستثمار المحلي- ولاية بسكرة نموذجاً-، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، العدد 3 .

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Badi H.Baltagi (2005), Econométric Analaysis of Panel Data, THird Edition.
2. Larisa Popova (2015), Cluster Policy in Agrarian Sphere in Implentation of Concept of Economic Growth, European Research

مواقع الأنترنت:

1. WWW.albankaldawli.org

قائمة الملاحق

```
. import excel "C:\Users\xp\Desktop\البيانات1232.xlsx", sheet("Feuill1") firstrow
clear
```

```
. summarize GFC EDB GDP INF FDI1 L2 P1
```

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
GFC	89	4.69e+10	5.92e+10	1.85e+09	2.24e+11
EDB	90	59.97222	8.389185	41.8	71.7
GDP	90	1.57e+11	1.92e+11	4.95e+09	6.79e+11
INF	90	3.943671	4.14451	-2.093333	29.50661
FDI1	90	2.89e+09	4.08e+09	-2.17e+09	2.92e+10
L	90	22.00187	5.481705	12.54905	31.08586
P1	90	1.62e+07	1.70e+07	963018	6.11e+07

```
.
```

```
. correlate GFC1 EDB GDP2 INF FDI1 L2 P1
```

```
(obs=89)
```

	GFC	EDB	GDP	INF	FDI1	L2	P1
GFC	1.0000						
EDB	0.0512	1.0000					
GDP	0.9382	0.0999	1.0000				
INF	0.0044	-0.2596	0.1963	1.0000			
FDI1	0.6231	0.1926	0.6557	0.2565	1.0000		
L	-0.4939	-0.3286	-0.4209	0.1769	-0.3200	1.0000	
P1	0.3931	-0.1437	0.5792	0.6334	0.3797	-0.0188	1.0000

Group variable: IND Number of groups = 9

R-sq: within = 0.4356
 between = 0.8010
 overall = 0.7961

Obs per group: min = 9
 avg = 9.9
 max = 10

F(6,74) = 9.52
 Prob > F = 0.0000
 corr(u_i, Xb) = -0.3908

GFC	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
EDB	7.93e+08	3.49e+08	2.27	0.026	9.70e+07	1.49e+09
GDP	.3925243	.1122615	3.50	0.001	.1688384	.6162102
INF	-8.22e+07	2.84e+08	-0.29	0.773	-6.48e+08	4.84e+08
FDI1	1.067289	.397401	2.69	0.009	.2754501	1.859128
L2	9.11e+08	7.70e+08	1.18	0.241	-6.24e+08	2.45e+09
P1	-2153.105	1649.403	-1.31	0.196	-5439.611	1133.402
_cons	-5.01e+10	3.18e+10	-1.58	0.119	-1.13e+11	1.32e+10
sigma_u	2.989e+10					
sigma_e	5.961e+09					
rho	.96173652 (fraction of variance due to u_i)					

F test that all u_i=0: F(8, 74) = 54.80 Prob > F = 0.0000

.
 . xtreg GFC EDB GDP INF FDI1 L2 P1 ,re

Random-effects GLS regression Number of obs = 89
 Group variable: IND Number of groups = 9

```

R-sq:                               Obs per group:
    within = 0.3247                    min =          9
    between = 0.9423                    avg =         9.9
    overall = 0.9321                    max =         10

                                         Wald chi2(6) =      621.38
corr(u_i, X) = 0 (assumed)             Prob > chi2 =      0.0000

```

```

-----
      GFC |      Coef.  Std. Err.      z    P>|z|    [95% Conf. Interval]
-----+-----
      EDB | -5.37e+08  2.60e+08   -2.07  0.038  -1.05e+09  -2.85e+07
      GDP |  .3040708  .0163601   18.59  0.000   .2720056   .3361361
      INF | -5.78e+08  3.77e+08   -1.53  0.125  -1.32e+09   1.60e+08
      FDI1 | .9967654  .3317807    3.00  0.003   .3464871   1.647044
      L2  | -6.74e+08  4.68e+08   -1.44  0.150  -1.59e+09   2.44e+08
      P1  | -680.0917  184.2119   -3.69  0.000  -1041.14   -319.043
      _cons | 5.64e+10  2.13e+10    2.64  0.008  1.46e+10   9.82e+10
-----+-----
      sigma_u | 4.409e+09
      sigma_e | 5.961e+09
      rho    | .35358377 (fraction of variance due to u_i)
-----

```

```

.
. xttest0

```

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$GFC1[IND,t] = Xb + u[IND] + e[IND,t]$$

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
GFC1	3.50e+21	5.92e+10
e	3.55e+19	5.96e+09
u	1.94e+19	4.41e+09

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 174.42

Prob > chibar2 = 0.0000

. predict IE,u

(1 missing value generated)

.

. predict PE,u

(1 missing value generated)

.

. xtreg GFC EDB GDP INF FDI1 L2 P1 ,fe

Fixed-effects (within) regression Number of obs = 89

Group variable: IND Number of groups = 9

R-sq: Obs per group:

 within = 0.4356 min = 9

 between = 0.8010 avg = 9.9

 overall = 0.7961 max = 10

 F(6,74) = 9.52

corr(u_i, Xb) = -0.3908 Prob > F = 0.0000

```

-----
      GFC |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-----+-----
      EDB |   7.93e+08   3.49e+08     2.27   0.026     9.70e+07   1.49e+09
      GDP |   .3925243   .1122615     3.50   0.001     .1688384   .6162102
      INF |  -8.22e+07   2.84e+08    -0.29   0.773    -6.48e+08   4.84e+08
      FDI1 |   1.067289   .397401     2.69   0.009     .2754501   1.859128
      L2  |   9.11e+08   7.70e+08     1.18   0.241    -6.24e+08   2.45e+09
      P1  |  -2153.105   1649.403    -1.31   0.196    -5439.611   1133.402
      _cons |  -5.01e+10   3.18e+10    -1.58   0.119    -1.13e+11   1.32e+10
-----+-----

      sigma_u |  2.989e+10
      sigma_e |  5.961e+09
      rho     |  .96173652   (fraction of variance due to u_i)
-----

```

F test that all u_i=0: F(8, 74) = 54.80 Prob > F = 0.0000

.

. estimate store fe

.

. xtreg GFC EDB GDP INF FDI1 L2 P1 ,re

Random-effects GLS regression Number of obs = 89

Group variable: IND Number of groups = 9

R-sq: Obs per group:

 within = 0.3247 min = 9

 between = 0.9423 avg = 9.9

 overall = 0.9321 max = 10

 Wald chi2(6) = 621.38

corr(u_i, X) = 0 (assumed) Prob > chi2 = 0.0000

```
-----
      GFC |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|    [95% Conf. Interval]
-----+-----
      EDB | -5.37e+08   2.60e+08   -2.07   0.038   -1.05e+09   -2.85e+07
      GDP |  .3040708   .0163601   18.59   0.000   .2720056   .3361361
      INF | -5.78e+08   3.77e+08   -1.53   0.125   -1.32e+09   1.60e+08
      FDI1 |  .9967654   .3317807    3.00   0.003   .3464871   1.647044
      L2  | -6.74e+08   4.68e+08   -1.44   0.150   -1.59e+09   2.44e+08
      P1  | -680.0917   184.2119   -3.69   0.000   -1041.14   -319.043
      _cons | 5.64e+10   2.13e+10    2.64   0.008   1.46e+10   9.82e+10
-----+-----
sigma_u | 4.409e+09
sigma_e | 5.961e+09
      rho | .35358377 (fraction of variance due to u_i)
-----
```

.
. hausman fe

Note: the rank of the differenced variance matrix (3) does not equal the number of coefficients being tested (6); be sure this is what you expect, or there may be problems computing the test. Examine the output of your estimators for anything unexpected and possibly consider scaling your variables so that the coefficients are on a similar scale.

```
----- Coefficients -----
      |      (b)      (B)      (b-B)      sqrt(diag(V_b-V_B))
      |      fe      .      Difference      S.E.
-----+-----
      EDB |  7.93e+08   -5.37e+08   1.33e+09   2.34e+08
      GDP |  .3925243   .3040708   .0884535   .111063
```

INF		-8.22e+07	-5.78e+08	4.96e+08	.
FDI1		1.067289	.9967654	.0705235	.2187443
L2		9.11e+08	-6.74e+08	1.58e+09	6.11e+08
P1		-2153.105	-680.0917	-1473.013	1639.084

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg

B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

$$\text{chi2}(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B)$$

$$= 28.43$$

$$\text{Prob}>\text{chi2} = 0.0000$$

(V_b-V_B is not positive definite)

.

. reg GFC EDB GDP INF FDI1 L2 P1

Source		SS	df	MS	Number of obs	=	89
					F(6, 82)	=	217.60
Model		2.8991e+23	6	4.8319e+22	Prob > F	=	0.0000
Residual		1.8209e+22	82	2.2206e+20	R-squared	=	0.9409
					Adj R-squared	=	0.9366
Total		3.0812e+23	88	3.5014e+21	Root MSE	=	1.5e+10

GFC		Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
EDB		-1.02e+09	2.10e+08	-4.84	0.000	-1.43e+09 -5.99e+08
GDP		.2983873	.0141025	21.16	0.000	.2703328 .3264417
INF		-2.10e+09	5.42e+08	-3.87	0.000	-3.18e+09 -1.02e+09
FDI1		1.04749	.5418181	1.93	0.057	-.030359 2.125339

L2		-9.29e+08	3.50e+08	-2.65	0.010	-1.63e+09	-2.32e+08
P1		-434.2325	153.1978	-2.83	0.006	-738.9917	-129.4732
_cons		9.33e+10	1.67e+10	5.59	0.000	6.01e+10	1.27e+11

.

. vif

Variable		VIF	1/VIF
GDP		2.92	0.342410
P1		2.72	0.367246
INF		2.01	0.496359
FDI1		1.95	0.512713
L2		1.45	0.688167
EDB		1.23	0.812259
Mean VIF		2.05	

. xtgls GFC1 EDB GDP2 INF FDI1 L2 P1 i.IND, igls panels(heteroskedastic)

Iteration 1: tolerance = 6.928e+09
 Iteration 2: tolerance = .21287542
 Iteration 3: tolerance = .02129106
 Iteration 4: tolerance = .00183666
 Iteration 5: tolerance = .00023445
 Iteration 6: tolerance = .00002488
 Iteration 7: tolerance = 2.551e-06
 Iteration 8: tolerance = 2.651e-07
 Iteration 9: tolerance = 2.862e-08

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients: generalized least squares

Panels: heteroskedastic

Correlation: no autocorrelation

```

Estimated covariances      =          9      Number of obs      =          89
Estimated autocorrelations =          0      Number of groups   =          9
Estimated coefficients     =         11      Obs per group:
                                                min =          9
                                                avg =   9.888889
                                                max =         10
                                                Wald chi2(11)    =   26476.95
Log likelihood             = -2033.155      Prob > chi2       =    0.0000
    
```

GFC1	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]	

EDB	2.45e+08	2.48e+07	9.86	0.000	1.96e+08	2.93e+08
GDP	.3450908	.0100101	34.47	0.000	.3254713	.3647102
INF	8.92e+07	3.94e+07	2.27	0.023	1.20e+07	1.66e+08
FDI1	.0985064	.0744341	1.32	0.186	-.0473818	.2443946
L2	-2.57e+08	3.83e+07	-6.69	0.000	-3.32e+08	-1.81e+08
P1	-1272.459	62.6145	-20.32	0.000	-1395.181	-1149.737
IND						
2	-1.17e+10	9.18e+08	-12.79	0.000	-1.35e+10	-9.93e+09
3	0	(omitted)				
4	-7.45e+09	8.62e+08	-8.64	0.000	-9.14e+09	-5.76e+09
5	0	(omitted)				
6	1.77e+10	7.07e+08	25.04	0.000	1.63e+10	1.91e+10
7	-8.59e+09	1.35e+09	-6.36	0.000	-1.12e+10	-5.94e+09
8	0	(omitted)				

```

          9 | -5.34e+09  6.32e+08  -8.45  0.000  -6.58e+09  -4.10e+09
          |
      _cons |          0  (omitted)
-----

```

```
. xtserial GFC EDB GDP INF FDI1 L2 P1
```

Wooldridge test for autocorrelation in panel data

H0: no first-order autocorrelation

```

      F( 1,      8) =      4.276
      Prob > F =      0.0725

```

```
. xtreg GFC EDB GDP INF FDI1 L2 P1, fe vce(robust)
```

```
Fixed-effects (within) regression          Number of obs   =          89
```

```
Group variable: IND                       Number of groups =           9
```

R-squared:

Within = 0.4356

Between = 0.8010

Overall = 0.7961

Obs per group:

min = 9

avg = 9.9

max = 10

```
F(6,8) = 101.32
```

```
corr(u_i, Xb) = -0.3908          Prob > F = 0.0000
```

(Std. err. adjusted for 9 clusters in IND)

```

          |              Robust
      GFC1 | Coefficient  std. err.      t    P>|t|    [95% conf. interval]
-----+-----
      EDB |  7.93e+08  6.95e+08    1.14  0.287  -8.10e+08  2.40e+09

```

قائمة الملاحق

GDP		.3925243	.1047417	3.75	0.006	.1509894	.6340592
INF		-8.22e+07	2.51e+08	-0.33	0.751	-6.60e+08	4.96e+08
FDI1		1.067289	.3017781	3.54	0.008	.3713873	1.76319
L2		9.11e+08	1.73e+09	0.53	0.613	-3.08e+09	4.90e+09
P1		-2153.105	2207.712	-0.98	0.358	-7244.098	2937.889
_cons		-5.01e+10	6.26e+10	-0.80	0.447	-1.94e+11	9.42e+10

-----+-----

sigma_u		2.989e+10
sigma_e		5.961e+09

rho | .96173652 (fraction of variance due to u_i)

```
summarize GDP2 EDB GFC1 INF FDI3 L2 P5
```

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
GDP	90	1.57e+11	1.92e+11	4.95e+09	6.79e+11
EDB	90	59.97222	8.389185	41.8	71.7
GFC	89	4.69e+10	5.92e+10	1.85e+09	2.24e+11
INF	90	3.943671	4.14451	-2.093333	29.50661
FDI3	90	.4676556	1.776748	-10.5004	10.27662
L2	90	22.00187	5.481705	12.54905	31.08586
P5	90	68.00612	8.297603	55.47683	82.97473

```
.
. correlate GDP2 EDB GFC1 INF FDI3 L2 P5
(obs=89)
```

	GDP	EDB	GFC	INF	FDI3	L2	P5
GDP	1.0000						
EDB	0.0999	1.0000					
GFC	0.9382	0.0512	1.0000				
INF	0.1963	-0.2596	0.0044	1.0000			
FDI3	0.0956	0.3033	0.0964	-0.1299	1.0000		
L2	-0.4209	-0.3286	-0.4939	0.1769	-0.2713	1.0000	
P5	0.1126	0.7063	0.1770	-0.3559	0.3982	-0.6220	1.0000

```
. reg GDP EDB GFC INF FDI3 L2 P5
```

قائمة الملاحق

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	89
-----+-----				F(6, 82)	=	195.55
Model	3.0478e+24	6	5.0796e+23	Prob > F	=	0.0000
Residual	2.1301e+23	82	2.5977e+21	R-squared	=	0.9347
-----+-----				Adj R-squared	=	0.9299
Total	3.2608e+24	88	3.7054e+22	Root MSE	=	5.1e+10

GDP	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
-----+-----						
EDB	4.16e+09	9.33e+08	4.46	0.000	2.30e+09	6.02e+09
GFC	3.087686	.107729	28.66	0.000	2.873378	3.301993
INF	9.22e+09	1.40e+09	6.57	0.000	6.43e+09	1.20e+10
FDI3	2.56e+09	3.32e+09	0.77	0.444	-4.05e+09	9.16e+09
L2	1.59e+08	1.49e+09	0.11	0.915	-2.80e+09	3.12e+09
P5	-2.76e+09	1.20e+09	-2.30	0.024	-5.14e+09	-3.70e+08
_cons	-8.97e+10	8.87e+10	-1.01	0.315	-2.66e+11	8.68e+10

```

.
. xtset IND YEAR, yearly
      panel variable:  IND (strongly balanced)
      time variable:  YEAR, 2010 to 2019
              delta:  1 year

```

```

. xtreg GDP EDB GFC INF FDI3 L2 P5, fe

```

```

Fixed-effects (within) regression      Number of obs   =      89
Group variable: IND                    Number of groups =       9

```

```

R-sq:                                Obs per group:

```

```

within = 0.5388          min =          9
between = 0.7084        avg =          9.9
overall = 0.7047        max =          10

                                F(6,74)          =          14.41
corr(u_i, Xb) = 0.2505    Prob > F          =          0.0000

```

```

-----
      GDP |      Coef.   Std. Err.    t    P>|t|    [95% Conf. Interval]
-----+-----
      EDB | -3.17e+09   8.95e+08   -3.54  0.001   -4.96e+09   -1.39e+09
      GFC |  1.972156   .2460495    8.02  0.000    1.481892    2.46242
      INF |  1.05e+08   7.54e+08    0.14  0.890   -1.40e+09    1.61e+09
      FDI3 |  1.00e+09   1.11e+09    0.90  0.372   -1.22e+09    3.22e+09
      L2  |  6.09e+08   2.13e+09    0.29  0.776   -3.63e+09    4.85e+09
      P5  |  7.97e+09   1.87e+09    4.25  0.000    4.23e+09    1.17e+10
      _cons | -3.01e+11   1.65e+11   -1.83  0.071   -6.29e+11    2.69e+10
-----+-----

sigma_u |  1.122e+11
sigma_e |  1.658e+10
      rho |  .97861823   (fraction of variance due to u_i)
-----

```

```

F test that all u_i=0: F(8, 74) = 87.63          Prob > F = 0.0000

```

```

.
. xtreg GDP  EDB GFC  INF FDI3 L2 P5,re

```

```

Random-effects GLS regression          Number of obs   =          89
Group variable: IND                    Number of groups =          9

R-sq:                                   Obs per group:
within = 0.5221                          min =          9

```


u | 3.19e+21 5.65e+10

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 76.50

Prob > chibar2 = 0.0000

.

. predict IE,u

(1 missing value generated)

.

. predict PE,u

(1 missing value generated)

.

. xtreg GDP EDB GFC INF FDI3 L2 P5,fe

Fixed-effects (within) regression Number of obs = 89

Group variable: IND Number of groups = 9

R-sq:

within = 0.5388

between = 0.7084

overall = 0.7047

Obs per group:

min = 9

avg = 9.9

max = 10

F(6,74) = 14.41

corr(u_i, Xb) = 0.2505 Prob > F = 0.0000

GDP	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
EDB	-3.17e+09	8.95e+08	-3.54	0.001	-4.96e+09	-1.39e+09

GFC		1.972156	.2460495	8.02	0.000	1.481892	2.46242
INF		1.05e+08	7.54e+08	0.14	0.890	-1.40e+09	1.61e+09
FDI3		1.00e+09	1.11e+09	0.90	0.372	-1.22e+09	3.22e+09
L2		6.09e+08	2.13e+09	0.29	0.776	-3.63e+09	4.85e+09
P5		7.97e+09	1.87e+09	4.25	0.000	4.23e+09	1.17e+10
_cons		-3.01e+11	1.65e+11	-1.83	0.071	-6.29e+11	2.69e+10

-----+-----
sigma_u | 1.122e+11

sigma_e | 1.658e+10

rho | .97861823 (fraction of variance due to u_i)

F test that all u_i=0: F(8, 74) = 87.63

Prob > F = 0.0000

.

. estimate store fe

.

. xtreg GDP EDB GFC INF FDI3 L2 P5, re

Random-effects GLS regression

Number of obs = 89

Group variable: IND

Number of groups = 9

R-sq:

Obs per group:

within = 0.5221

min = 9

between = 0.7880

avg = 9.9

overall = 0.7830

max = 10

Wald chi2(6) = 131.13

corr(u_i, X) = 0 (assumed)

Prob > chi2 = 0.0000

GDP | Coef. Std. Err. z P>|z| [95% Conf. Interval]

```

-----+-----
      EDB | -3.03e+09   9.37e+08   -3.23   0.001   -4.87e+09   -1.19e+09
      GFC |  2.301765   .2196663   10.48   0.000    1.871227    2.732304
      INF |  1.35e+08   8.12e+08    0.17   0.868   -1.46e+09    1.73e+09
      FDI3 |  9.57e+08   1.22e+09    0.78   0.434   -1.44e+09    3.35e+09
      L2  |  3.75e+08   2.15e+09    0.17   0.861   -3.83e+09    4.58e+09
      P5  |  6.01e+09   1.72e+09    3.49   0.000    2.63e+09    9.39e+09
      _cons | -1.87e+11   1.55e+11   -1.21   0.228   -4.90e+11    1.17e+11
-----+-----

```

```

-----+-----
      sigma_u | 5.650e+10
      sigma_e | 1.658e+10
      rho     | .92072614 (fraction of variance due to u_i)
-----+-----

```

```

.
. estimate store re

```

```

.
. hausman fe

```

Note: the rank of the differenced variance matrix (5) does not equal the number of coefficients being tested (6); be sure this is what you expect, or there may be

problems computing the test. Examine the output of your estimators for anything unexpected and possibly consider scaling your variables so that the

coefficients are on a similar scale.

```

-----+-----
      ---- Coefficients ----
      |      (b)      (B)      (b-B)      sqrt(diag(V_b-V_B))
      |      fe      re      Difference      S.E.
-----+-----
      EDB | -3.17e+09   -3.03e+09   -1.41e+08      .
      GFC |  1.972156    2.301765   -.3296094      .1108469
      INF |  1.05e+08    1.35e+08   -3.08e+07      .
-----+-----

```

FDI3		1.00e+09	9.57e+08	4.29e+07	.
L2		6.09e+08	3.75e+08	2.35e+08	.
P5		7.97e+09	6.01e+09	1.96e+09	7.34e+08

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg

B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

$$\begin{aligned} \text{chi2}(5) &= (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B) \\ &= 3.86 \end{aligned}$$

Prob>chi2 = 0.5698

(V_b-V_B is not positive definite)

.

. reg GDP EDB GFC INF FDI3 L2 P5

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	89
				F(6, 82)	=	195.55
Model	3.0478e+24	6	5.0796e+23	Prob > F	=	0.0000
Residual	2.1301e+23	82	2.5977e+21	R-squared	=	0.9347
				Adj R-squared	=	0.9299
Total	3.2608e+24	88	3.7054e+22	Root MSE	=	5.1e+10

GDP		Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
EDB		4.16e+09	9.33e+08	4.46	0.000	2.30e+09 6.02e+09
GFC		3.087686	.107729	28.66	0.000	2.873378 3.301993
INF		9.22e+09	1.40e+09	6.57	0.000	6.43e+09 1.20e+10
FDI3		2.56e+09	3.32e+09	0.77	0.444	-4.05e+09 9.16e+09
L2		1.59e+08	1.49e+09	0.11	0.915	-2.80e+09 3.12e+09

P5		-2.76e+09	1.20e+09	-2.30	0.024	-5.14e+09	-3.70e+08
_cons		-8.97e+10	8.87e+10	-1.01	0.315	-2.66e+11	8.68e+10

.

. vif

Variable		VIF	1/VIF
-----+-----			
P5		3.39	0.294799
L2		2.24	0.446889
EDB		2.08	0.480266
GFC		1.38	0.726429
FDI3		1.19	0.838830
INF		1.15	0.867831
-----+-----			
Mean VIF		1.91	

. xtglm GDP2 EDB GFC1 INF FDI3 L2 P5 i.IND, igls panels(heteroskedastic)

Iteration 1: tolerance = 1
 Iteration 2: tolerance = 1.818e+09
 Iteration 3: tolerance = 1.1080963
 Iteration 4: tolerance = 128.2708
 Iteration 5: tolerance = .79034473
 Iteration 6: tolerance = .25114749
 Iteration 7: tolerance = .08588602
 Iteration 8: tolerance = .028954
 Iteration 9: tolerance = .01001255
 Iteration 10: tolerance = .00379912
 Iteration 11: tolerance = .00152055
 Iteration 12: tolerance = .00060746
 Iteration 13: tolerance = .00024703

Iteration 14: tolerance = .00010348
 Iteration 15: tolerance = .00004493
 Iteration 16: tolerance = .00002024
 Iteration 17: tolerance = 9.440e-06
 Iteration 18: tolerance = 4.534e-06
 Iteration 19: tolerance = 2.230e-06
 Iteration 20: tolerance = 1.116e-06
 Iteration 21: tolerance = 5.661e-07
 Iteration 22: tolerance = 2.898e-07
 Iteration 23: tolerance = 1.493e-07
 Iteration 24: tolerance = 7.728e-08

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients: generalized least squares

Panels: heteroskedastic

Correlation: no autocorrelation

Estimated covariances	=	9	Number of obs	=	89
Estimated autocorrelations	=	0	Number of groups	=	9
Estimated coefficients	=	9	Obs per group:		
			min	=	9
			avg	=	9.888889
			max	=	10
			Wald chi2(9)	=	15104.38
Log likelihood	=	-2177.44	Prob > chi2	=	0.0000

GDP	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]	

EDB	1.68e+09	1.38e+08	12.19	0.000	1.41e+09	1.95e+09

GFC		2.038971	.0477228	42.73	0.000	1.945436	2.132506
INF		-4.91e+08	3.31e+08	-1.48	0.138	-1.14e+09	1.58e+08
FDI3		1.28e+08	1.89e+08	0.68	0.499	-2.43e+08	4.98e+08
L2		-3.57e+08	9.01e+07	-3.96	0.000	-5.33e+08	-1.80e+08
P5		-1.08e+09	1.16e+08	-9.34	0.000	-1.31e+09	-8.53e+08
IND							
2		-4.32e+09	1.67e+09	-2.58	0.010	-7.60e+09	-1.04e+09
3		0	(omitted)				
4		-2.14e+09	1.78e+09	-1.20	0.230	-5.63e+09	1.35e+09
5		0	(omitted)				
6		0	(omitted)				
7		0	(omitted)				
8		0	(omitted)				
9		-2.09e+09	2.11e+09	-0.99	0.321	-6.22e+09	2.04e+09
_cons		0	(omitted)				

```
. xtserial GDP EDB GFC INF FDI3 L2 P5
```

Wooldridge test for autocorrelation in panel data

H0: no first-order autocorrelation

F(1, 8) = 36.833

Prob > F = 0.0003

```
. reg GDP EDB GFC INF FDI3 L2 P5
```

Source		SS	df	MS	Number of obs	=	89
					F(6, 82)	=	195.55
Model		3.0478e+24	6	5.0796e+23	Prob > F	=	0.0000
Residual		2.1301e+23	82	2.5977e+21	R-squared	=	0.9347

```
-----+-----
                        Adj R-squared   =    0.9299
Total | 3.2608e+24      88  3.7054e+22  Root MSE   =    5.1e+10
-----+-----
```

```
-----+-----
GDP | Coefficient  Std. err.      t    P>|t|    [95% conf. interval]
-----+-----
EDB | 4.16e+09     9.33e+08      4.46  0.000    2.30e+09    6.02e+09
GFC | 3.087686     .107729      28.66  0.000    2.873378    3.301993
INF | 9.22e+09     1.40e+09      6.57  0.000    6.43e+09    1.20e+10
FDI3 | 2.56e+09     3.32e+09      0.77  0.444   -4.05e+09    9.16e+09
L2 | 1.59e+08     1.49e+09      0.11  0.915   -2.80e+09    3.12e+09
P5 | -2.76e+09    1.20e+09     -2.30  0.024   -5.14e+09   -3.70e+08
_cons | -8.97e+10    8.87e+10     -1.01  0.315   -2.66e+11    8.68e+10
-----+-----
```

```
. xtreg GDP EDB GFC INF FDI3 L2 P5, re vce(robust)
```

```
Random-effects GLS regression           Number of obs   =           89
Group variable: IND                     Number of groups =           9
```

```
R-squared:                               Obs per group:
    Within = 0.5221                        min =           9
    Between = 0.7880                       avg  =          9.9
    Overall = 0.7830                       max  =          10
```

```
Wald chi2(6) = 190.80
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                Prob > chi2     = 0.0000
```

(Std. err. adjusted for 9 clusters in IND)

	Robust					
GDP	Coefficient	std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
EDB	-3.03e+09	2.70e+09	-1.12	0.262	-8.33e+09	2.27e+09
GFC	2.301765	.2309423	9.97	0.000	1.849127	2.754404
INF	1.35e+08	7.69e+08	0.18	0.860	-1.37e+09	1.64e+09
FDI3	9.57e+08	1.08e+09	0.89	0.374	-1.15e+09	3.07e+09
L2	3.75e+08	2.15e+09	0.17	0.862	-3.84e+09	4.58e+09
P5	6.01e+09	4.90e+09	1.23	0.220	-3.60e+09	1.56e+10
_cons	-1.87e+11	2.57e+11	-0.73	0.467	-6.91e+11	3.17e+11
sigma_u	5.650e+10					
sigma_e	1.658e+10					
rho	.92072614 (fraction of variance due to u_i)					

إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا
لكان أحسن ، و لو زيد هذا لكان يستحسن ، و لو قدم هذا لكان أجمل ، و
هذا من أعظم العبر ، و هو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

العماد الأصفهاني